تطبيق القواعد الفقهية والقانونية على الإجراءات الاحترازية للوفاية من تفشي وباء كورونا المستجد (كوفيد-١٩)

أ.د/ محمد بن مرعي الحارثي

قسم الشريعة - كلية الشريعة والقانون - جامعة جازان

د/ جهاد محمود الأشقر

قسم الشريعة

كلية الشريعة والقانون - جامعة جازان

د/ حاتم عبد الوهاب بيومي

قسم القانون الخاص

كلية الشريعة والقانون - جامعة جازان

مستخلص. تتجلى عظمة الفقه الإسلامي في مواكبته للأحداث والنوازل مهما عظمت، والقواعد الفقهية إحدى ركائزه التي تشكّل إحدى موارده الخصبة في استيعابها تلك النوازل والأحداث، وهذا البحث يبين ذلك بجلاء من خلال تفعيل القاعدتين الكليتين الكبيرين: "لا ضرر ولا ضرار" و"المشقة تجلب التيسير" بفروعهما في تأييد الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية للوقاية من تفشي وباء كورونا الذي أعلنته منظمة الصحة العالمية جائحة عالمية.

فقد استوعبت قاعدة: "لا ضرر ولا ضرار" بفروعها ذات الصلة الإجراءات الاحترازية الصارمة التي اتخذت لمنع تفشي وباء كورونا والحد من أضراره، بما في ذلك إيقاع العقوبات على المخالفين درءاً للمفاسد الكبيرة والعامة، في حين شملت قاعدة: "المشقة تجلب التيسير" بفروعها ذات الصلة تأييد الإجراءات الاحترازية المتعلقة بتعليق بعض العبادات والواجبات الشرعية، كالتعليق المؤقت للصلاة في المساجد جمعة وجماعة؛ وذلك بتيسير الشريعة السمة في ذلك ورفع الحرج عن الأمة، كما انطبقت تلك القواعد على ما صاحب الإجراءات الاحترازية الحازمة من تدابير تخفف من آثار تطبيقها بالقدر الذي يراعي الضرورات الإنسانية والمعيشية، وجاءت القيود الواردة على تلك القاعدتين لتشمل جميع الاحتياطات الشرعية التي اتخذت للموازنة بين المصالح والمفاسد، وكذلك تراجع الرخص الشرعية التي اضطر إلى الأخذ بها بسبب الجائحة، ليبقى الحكم على أصله قبل الجائحة تزامناً مع تناقص الخطورة والعودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية بحسب ما يقرره أهل الخبرة من الجهات المختصة.

وقد جاءت الإجراءات الاحترازية متوافقة مع النظام الأساسي للحكم ونظرية الظروف الاستثنائية عند القانونيين

باعتبارها إحدى النظريات المتفرعة عن مبدأ المشروعية.

وقد أوصت الدراسة بالمزيد من العناية الفقهية بهذه النازلة وما قد يماثلها من نوازل الأوبئة -نسأل الله ﷻ العافية والسلامة- كتأسيس مركز بحثي فقهي طبي يضم باحثين وخبراء من الفقهاء والأطباء والقانونيين لدراسة النوازل والمستجدات الطبية، وإنشاء كرسي علمي لدراسة الآثار الفقهية والقانونية المترتبة على وباء كورونا المستجد، وتناول موضوع وباء كورونا المستجد بمزيد من الدراسات الفقهية التي تشمل تفاصيل الأحكام الشرعية لهذا الوباء وآثاره، وعقد مؤتمر علمي عام يتناول نازلة وباء كورونا المستجد وآثارها من جميع الجوانب الفقهية والطبية والقانونية والاقتصادية مع دراسة الفتاوى والقرارات الفقهية التي صدرت بشأنها في ضوء ما يستجد في هذه النازلة.

ويتقدم الباحثون بخالص الشكر لمادة البحث العلمي بجامعة جازان على دعمها لهذا البحث من خلال المشروع البحثي رقم (cov19-13).

المقدمة

الإبداعية لفقهاءنا الأجلاء رحمهم الله ﷻ الذين جمعوا شتات الفروع الفقهية المتماثلة الأحكام، وأعملوا عقولهم في التأكد من تناسبها وتشابهها، ثم وجهوا أفكارهم ودأبوا ليلهم ونهارهم وعصفوا أذهانهم في إيجاد العبارات الشرعية العربية الأصيلة المحكمة التي تضم ذلك الشتات، وتتنظم تلك الفروع في عقود حق أن توصف بالؤلؤية، أو الذهبية، فصاغوها فيما يسمى بالقواعد الفقهية، ليقف الناظر في الفقه بعد ذلك على كنز لا يقدر بثمن، وفن من الفنون الفقهية لا يستغني عنه أهل زمن، حيث سهلت حفظ الفروع الفقهية المتفرقة، وجعلت من اليسير على الفقيه إلحاق ما شابه تلك الفروع بها من المسائل الحادثة، مما زاد أهل اليقين يقيناً، وأعاد أهل الشك إلى اليقين، وأقام الحجة على أن شريعة محمد ﷺ صالحة ومستوعبة وشاملة وعامة في كل صقع وفي كل حين والحمد لله رب العالمين. واليوم ونحن أمام نازلة عمّت بقاع الأرض وألحقت بالعالم أضراراً في الصحة وفي الاقتصاد والمال وفي الحالة الاجتماعية بين الناس، وأصدرت الدول قراراتها واتخذت إجراءاتها الاحترازية والوقائية جادة في البحث

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين محمد بن عبد الله ﷺ، وعلى آله وصحبه أجمعين .. وبعد

فإن للفقه الإسلامي -بقواعده وفروعه- أهميته القصوى في مستجدات الحياة وحوادثها ونوازلها؛ إذ به تستبين الأحكام الشرعية لتلك المستجدات والنوازل، وإن هذه النازلة الجسيمة وباء كورونا المستجد التي حلت بالعالم أجمع لهي إحدى تلك الحوادث والمستجدات البارزة في واقعنا اليوم، بل وعلى مدار التاريخ.

ولقد قامت المملكة العربية السعودية بإجراءات وقائية متعددة، وأصدرت قرارات احترازية متنوعة في سبيل الوقاية من تفشي هذا الوباء الخطير، وإن المقاصد الشرعية الأساسية كلها تعزز الإجراءات الاحترازية للوقاية من تفشي جائحة كورونا فقد جاءت الشريعة الإسلامية وسائر الشرائع الإلهية لرعاية المصالح الأساسية وهي: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال.

والقواعد الفقهية التي هي إحدى ثمرات الجهود

(٣) الإسهام في التأصيل الشرعي للإجراءات الاحترازية من تفشي هذا الوباء.

(٤) بيان حضور الفقه الإسلامي بفروعه وقواعده الفقهية في كل ما هو جديد من نوازل الحياة.

(٥) أعمال القواعد الفقهية ذات الصلة بالوقاية من نازلة وباء كورونا المستجد والقرارات المتخذة في سبيل ذلك.

(٦) بيان القواعد القانونية التي يمكن إسناد هذه الإجراءات الاحترازية لها.

(٧) جمع ما تيسر من فتاوى وبيانات صادرة عن العلماء والهيئات والمجامع الفقهية في ذلك.

(٨) الاستفادة من تطبيق القواعد في هذه النازلة فيما يستجد من نوازل مشابهة، نسأل الله ﷻ دوام العافية.

خطة البحث:

يشتمل البحث على مقدمة، وأربعة مباحث، وخاتمة. أما المقدمة فتشمل أهمية الموضوع، وأسباب اختيار البحث، والدراسات السابقة، مع بيان ما يضيفه هذا البحث، وخطة البحث، والمنهج المتبع فيه.

المبحث الأول: التعريف بالقواعد الفقهية، ووباء كورونا المستجد (كوفيد-١٩)، والإجراءات الاحترازية من تفشيه، وذلك في أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالقواعد الفقهية. وفيه أربع مسائل:

المسألة الأولى: معنى القاعدة الفقهية.

المسألة الثانية: أهمية القواعد الفقهية وفوائدها.

المسألة الثالثة: الاستدلال بالقاعدة الفقهية.

عن سبل العلاج لهذا الوباء المتفشي، ومن أوائل تلك الدول دولتنا أيدها الله ﷻ بولاه الأمر فيها وعلمائها وجهات الاختصاص فيها فأصدرت حزمًا من القرارات الوقائية والإجراءات الاحترازية التي من شأنها -بمشيئة الله ﷻ- أن تكون كفيلة بمنع تفشي هذا الوباء مع حرصهم على سير الحياة وعدم تعطل مصالح الناس. وإن الناظر في تلك القرارات والإجراءات يجدها داخلة تحت المبادئ العامة للشرعية الإسلامية فيما هو معروف بمقاصد الشرعية تجاه الضروريات الخمس، كما يجد الناظر أنها مشمولة بالقواعد الفقهية التي جمعها فقهاؤنا الأجلاء.

فضلا عن دخولها ضمن القواعد القانونية العامة - وفق نظرية الظروف الاستثنائية - وحسب ما نص عليه النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية. وقد رأيت الإسهام بالبحث في تأصيل تلك القرارات تأصيلا شرعيا؛ وذلك عن طريق الإفادة من أحد فنون الفقه الإسلامي المتمثل في القواعد الفقهية؛ لتطبيقها على تلك القرارات والإجراءات، مع الإشارة إلى التنظيم القانوني لها في المملكة، فاستعنت بالله ﷻ في كتابة هذا الموضوع تحت عنوان: **تطبيق القواعد الفقهية والقانونية على الإجراءات الاحترازية للوقاية من تفشي فيروس كورونا (كوفيد-١٩)**

وقد اخترت الكتابة في هذا الموضوع للأسباب الآتية:

(١) أهميته المشار إليها آنفاً.

(٢) كون هذه النازلة حاضرة مع عظم أهميتها وأثرها.

المسألة الرابعة: ضوابط الاستدلال بالقاعدة الفقهية في المسائل المختلفة.

المطلب الثاني: معنى الإجراءات الاحترازية للوقاية من وباء كورونا.

المطلب الثالث: التعريف بفيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩).

المطلب الرابع: لمحة عن جهود المملكة العربية السعودية في الوقاية من تفشي هذا الوباء.

المبحث الثاني: القاعدة الفقهية الكلية الكبرى "لا ضرر ولا ضرار" وتطبيقها على الإجراءات الاحترازية

من تفشي وباء كورونا. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف موجز بالقاعدة.

المطلب الثاني: تطبيق القاعدة على الإجراءات الاحترازية للحد من تفشي وباء كورونا.

المطلب الثالث: تطبيق القواعد المتفرعة عن هذه القاعدة على الإجراءات الاحترازية للحد من تفشي وباء

كورونا، وهي سبع قواعد:

القاعدة الأولى: الضرر الأشد يزال بالضرر الأخف.

القاعدة الثانية: يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.

القاعدة الثالثة: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح

القاعدة الرابعة: تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة.

القاعدة الخامسة: الضرر يدفع بقدر الإمكان.

القاعدة السادسة: الضرر المتوقع كالمحقق.

القاعدة السابعة: المنع أسهل من الرفع.

المبحث الثالث: تطبيق القاعدة الفقهية الكلية الكبرى "المشقة تجلب التيسير" على الإجراءات الاحترازية من

تفشي وباء كورونا... وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف موجز بالقاعدة.

المطلب الثاني: تطبيق القاعدة على الإجراءات الاحترازية لتوقي تفشي وباء كورونا.

المطلب الثالث: تطبيق القواعد المتفرعة عن هذه القاعدة على الإجراءات الاحترازية للوقاية من تفشي

وباء كورونا، وهي ست قواعد:

القاعدة الأولى: الضرورات تبيح المحظورات.

القاعدة الثانية: ما عمت بليته خفت قضيته.

القاعدة الثالثة: إذا ضاق الأمر اتسع.

القاعدة الرابعة: الضرورة تقدر بقدرها.

القاعدة الخامسة: ما جاز لعذر بطل بزواله.

القاعدة السادسة: الميسور لا يسقط بالمعسور.

المبحث الرابع: الإجراءات الاحترازية في ظل كورونا من منظور قانوني .. وفيه مطلبين:

المطلب الأول: الإجراءات الاحترازية في ظل مبدأ المشروعية.

المطلب الثاني: الإجراءات الاحترازية وأساسها التشريعي في المملكة.

الخاتمة: أهم النتائج والتوصيات.

قائمة المراجع.

جميع جزئياته. (٢)

معنى القاعدة الفقهية اصطلاحاً: لقد تنوعت عبارات الفقهاء في تعريف القاعدة الفقهية، وكل من هذه التعريفات يلحظ جانباً من ماهية هذه القواعد والغاية منها. (٣)

والذي يظهر لي في تعريف القاعدة الفقهية أنها: حكم أغلبي، يأتي تحته مسائل فقهية فرعية، يُتَعَرَّفُ من خلاله على أحكام تلك المسائل. (٤)

وتوضيح ذلك بالمثال الآتي:

من القواعد الفقهية: (الضرر لا يُزال بالضرر)، أو (الضرر لا يُزال بمثله)؛ حيث يدخل تحت هذه القاعدة مسائل فقهية فرعية كثيرة، منها: مسألة إكراه معصوم دم بالقتل على قتل معصوم الدم، ومنها: مسألة دفع الهلاك عن النفس جوعاً بأخذ مال من يدفع به عن نفسه هلاك الجوع. (٥)

المسألة الثانية: الاستدلال بالقواعد الفقهية:

هل يصح أن تكون القاعدة الفقهية دليلاً يستند إليه

المبحث الأول: التعريف بالقواعد الفقهية، ووباء

كورونا المستجد (كوفيد-١٩)

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: التعريف بالقواعد الفقهية

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: معنى القاعدة الفقهية:

القاعدة في اللغة: أساس الشيء وأصله، وجمعها قواعد وهي أسس الشيء وأصوله، حسياً كان ذلك الشيء كقواعد البيت، أو معنوياً كقواعد الدين أي دعائمه، وكقواعد الإعراب وقواعد اللغة.

ومن هذا المعنى قول الله ﷻ: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [البقرة: ١٢٧].

وقوله ﷻ: ﴿فَاتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ وَأَتَاهُمُ الْعَذَابُ مِنْ حَيْثُ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [النحل: ٢٦]. (١)

والقاعدة في الاصطلاح: الأمر الكلي المنطبق على

بيروت، الطبعة الرابعة: ١٤١٦هـ/١٩٩٦م، القواعد الفقهية (المبادئ-المقومات-المصادر-الدليلية-التطور-، دراسة نظرية-تحليلية-تأصيلية-تاريخية): د. يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين: ص ٣٩، ط: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الرابعة: ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م، القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير: لعبد الرحمن بن صالح العبد اللطيف: ٣٥/١، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ/٢٠٠٣م، وللاختصار فقد اكتفيت بذكر تعريف واحد من تلك التعريفات وهو الذي ظهر لي مناسيته لماهية القاعدة الفقهية بالنظر إلى كونها نصاً جامعاً لفروع فقهية متشابهة.

(٤) مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية: لأبي مُحَمَّدٍ صالح بن مُحَمَّدٍ بن حسن آل عُثَيْرٍ الأسمرئ القحطاني: ص ١٩، ط: دار الصميعة للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى: ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م.

(٥) مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية: ص ١٩.

(١) المحكم والمحيط الأعظم: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي: ١٧٢/١، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م، لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن علي أبو الفضل جمال الدين بن منظور: ٣٦١/٣، ط: دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ، تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني أبو الفيض، الملقب بمرتضى الزبيدي للزبيدي: ٦٠/٩، ط: دار الهداية، بدون تاريخ طبع.

(٢) المصباح المنير في غريب الشرح الكبير: لأحمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي: ٥١٠/٢، ط: دار القلم، بيروت، بدون تاريخ طبع، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية: لأيوب بن موسى الحسيني القريني الكفوي أبو البقاء الحنفي: ص ٧٢٨، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، بدون تاريخ طبع، القواعد الفقهية (مفهومها، نشأتها، تطورها، دراسة مؤلفاتها، أدلتها، مهمتها، تطبيقاتها) د. علي أحمد الندوي: ص ٤٣، ط: دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

(٣) القواعد الفقهية، للندوي: ص ٣٩، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: د. محمد صدقي بن أحمد البورنو: ص ١٤، ط: مؤسسة الرسالة،

في استنباط الأحكام؟

لقد تكلم عن ذلك عدد ممن كتبوا في القواعد الفقهية تأليفاً أو تحقيقاً، وذكروا تعدد الآراء في الاستدلال بتلك القواعد. (١)

ويمكن أن نخلص من تلك الآراء إلى التفصيل في مسألة الاحتجاج بالقواعد الفقهية على النحو الآتي:

١- أن القواعد التي هي نصوص شرعية، سواء كانت صياغتها واحدة، أو مع تغيير في الصياغة غير مؤثر في المعنى تعتبر حجة ودليلاً تستنبط منه الأحكام الشرعية، أو يرجح بعضها على بعض، شأن النصوص نفسها، عامة كانت أو خاصة.

٢- إذا كانت القاعدة مستنبطة من النصوص الشرعية: فإن كانت متفقاً عليها فإنها تكون حجة ودليلاً صالحاً للاستنباط (٢)، أما إن كانت تلك القاعدة مختلفاً فيها، فإنها تكون حجة صالحة للترجيح والتفريع عليها عند من استنبطها، ولا تكون كذلك عند من لم يصحح هذا الاستنباط.

٣- إذا كانت القاعدة مستنبطة من الاستقراء فهي حجة في الترجيح، وفي التخيير (٣) والاستنباط، وتفريع الجزئيات المندرجة تحتها، ويستثنى منها ما خرج منها

من جزئيات.

٤- وأما القواعد المستنبطة من الطرق الأخرى كالقياس والاستصحاب والاستدلال العقلي وغير ذلك فهي تابعة لنوع الدليل، وحكمها حكمه، وهي تختلف قوة وضعفاً تبعاً للاتفاق أو الاختلاف في ذلك. (٤)

المسألة الثالثة: ضوابط الاستدلال بالقاعدة الفقهية في المسائل المختلفة:

هناك ضوابط لجعل القاعدة الفقهية دليلاً شرعياً في المسائل الفقهية، وأهم هذه الضوابط ما يأتي: (٥)

١- أن تكون القاعدة الفقهية تفيد القطع، أو الظن الغالب، أو أن تكون القاعدة ثابتة بأحد طرق إثباتها (النص، الإجماع، الاستقراء، الاجتهاد الصحيح).

٢- أن لا يعارضها ما هو أقوى منها أو مثلها، سواء كان نصاً، أو قاعدة فقهية أخرى.

٣- أن يكون الفرع الذي يراد الحكم عليه متطابقاً مع القاعدة، أما إذا كان غير متطابق، أو كان مستثنى لها، فلا يجوز الاستدلال عليه بالقاعدة.

٤- أن يكون المستدل بالقاعدة أهلاً للاجتهاد والنظر الشرعي.

(١) القواعد الفقهية للندوي: ص ٣٢٩، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٣٨، موسوعة القواعد الفقهية، د. محمد صدقي بن أحمد البورنو: ٤٤/١، ط: مكتبة النوبة، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، القواعد الفقهية للباحسين: ص ٢٦٥ وما بعدها، القواعد: لأبي عبد الله محمد بن محمد بن أحمد المقرئ، تحقيق ودراسة: أحمد بن عبد الله بن حميد: ١١٦/١، ط: مركز إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، بدون تاريخ طبع.

(٢) الاستنباط هو: استخراج المعنى المودع من النص حتى يبرز ويظهر. قواطع الأدلة في الأصول: لمنصور بن محمد بن عبد الجبار بن أحمد المروزي السمعاني: ٩٢/٢، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٩م.

(٣) التخيير هو: نقل حكم المسألة إلى ما يشبهها، والتسوية بينهما فيه. المدخل إلى دراسة المذاهب الفقهية، د/علي جمعة، ص ٢١٢، ط: دار السلام، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.

(٤) القواعد الفقهية: د/الباحسين: ص ٢٧٨، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٤٠.

(٥) القواعد الفقهية: د/الباحسين: ص ١٧٦، ١٧٧، القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل، بحث أعده أ.د/ نور الدين مختار الخادمي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد: ٤٢، المجلد: ٢١، ص ١٧، تصدرها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الممتع في القواعد الفقهية: د. مسلم بن محمد بن ماجد الدوسري: ص ٦٥، ط: دار زدني، الرياض، الطبعة الثالثة.

المطلب الثاني: معنى الإجراءات الاحترازية للوقاية**من تفشي الوباء****معنى الإجراءات الاحترازية:**

الإجراءات: جمع إجراء، وهو تدبير أو خطوة تُتخذ لأمرٍ ما، يقال: إجراءات وقائية، واحتياطية، وتحفظية، وأمنية، وإدارية. (١)

والاحترازية: مأخوذ من الاحتراز وهو التوقي والتحفظ. قال ابن فارس: "الْحَاءُ وَالرَّاءُ وَالزَّاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ مِنَ الْحِفْظِ وَالتَّحْفُظِ يُقَالُ حَرَزْتُهُ وَاحْتَرَزْتُ هُوَ، أَيْ تَحَقَّظَ". (٢)

وفي الصحاح: "احتزرت من كذا وحتزرت: توقيته". (٣)

واحتزرت منه وحتزرت: جعل نفسه منه حِرْزًا. (٤)

والحرز: الموضع الحصين، يقال: هذا حرز حريز. (٥)

فيكون معنى الإجراءات الاحترازية: التدابير والخطوات التي تتخذ للتوقي، والتحفظ من الضرر.

معنى الوقاية من تفشي الوباء:**الوقاية:** قال ابن فارس: "الْوَأُ وَالْقَافُ وَالْيَاءُ: كَلِمَةٌ

وَاحِدَةٌ تَدُلُّ عَلَى دَفْعِ شَيْءٍ عَنْ شَيْءٍ بَعْضُهُ". (٦)
وفي الصحاح: "وقاه الله وقاية بالكسر، أي حفظه". (٧)

فالوقاية: دفع السوء عن الشيء، وحفظه.
التفشي: يقال: فشا الشيء يفشو فُشُوًا إذا ظهر، وهو عامٌ في كل شيء، ويُقال: تفشى بهم المرض وتفشاهم المرض، إذا عمهم. (٨)

الوباء: الوباء بالمد والهمز، والوبأ مهموز بالقصر: الطاعون، وهو أيضاً كل مرض عام. (٩)
وجمع الممدود أوبية وأوبئة، وجمع المقصور أوباء. (١٠)

وفي المعجم الوسيط: الوبأ والوباء: الطاعون وكل مرض فاش عام. (١١)

وفي معجم لغة الفقهاء: الوباء: "المرض الذي تفشى وعم الكثير من الناس، كالجدري والكوليرا وغيرهما" (١٢)

ويطلق الوباء في المصطلح الطبي على: المرض الساري السريع الانتشار في مجتمع المتعرضين له. (١٣)

(٨) تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الهروي: ٢٩٣/١١، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م، لسان العرب: ١٥/١٥٥.

(٩) العين: لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفراهيدي البصري: ٤١٨/٨، ط: دار ومكتبة الهلال، بدون تاريخ طبع، لسان العرب: ١٨٩/١، القاموس المحيط: لمجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروز آبادي: ص ٥٥، ط: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثامنة، ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

(١٠) لسان العرب: ١٨٩/١.

(١١) المعجم الوسيط: ١٠٠٧/٢.

(١٢) (ص: ٤٩٨).

(١٣) المعجم الطبي الموحد - منظمة الصحة العالمية - المكتب الإقليمي لشرق المتوسط. <https://umdm.who.int>

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة: د/ أحمد مختار عبد الحميد عمر: ٣٦٧/١، ط: عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ/٢٠٠٨م.

(٢) معجم مقاييس اللغة: لأبي الحسين أحمد بن فارس بن زكريا: ٣٨/٢، ط: دار الفكر، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

(٣) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي: ٨٧٣/٣، ط: دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

(٤) المحكم والمحيط الأعظم: لأبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي: ٢٢١/٣، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م.

(٥) لسان العرب: ٣٣٣/٥.

(٦) مقاييس اللغة: ١٣١/٦.

(٧) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: ٢٥٢٧/٦.

هذا الوباء مصيبة عظيمة حلت بالعالم أجمع؛ ولذلك فإنني أعبر عنه أحيانا في ثنايا البحث بالجائحة.

المطلب الثالث: التعريف بفيروس كورونا المستجد(كوفيد-١٩)

أصدرت منظمة الصحة العالمية على موقعها نشرة تعريفية بمرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩): عن طريق أسئلة وأجوبة، وفيما يلي عرض مختصر لذلك بما يناسب المقام:

❖ ما هو فيروس كورونا؟

فيروسات كورونا هي فصيلة كبيرة من الفيروسات التي قد تسبب المرض للحيوان والإنسان.

ومن المعروف أن عددًا من فيروسات كورونا تسبب لدى البشر حالات عدوى الجهاز التنفسي التي تتراوح حدتها من نزلات البرد الشائعة إلى الأمراض الأشد وخامة مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة (السارس) ويسبب فيروس كورونا المكتشف مؤخرًا مرض فيروس كورونا كوفيد-١٩.

❖ ما هو مرض كوفيد-١٩؟

مرض كوفيد-١٩ هو مرض معد يسببه فيروس كورونا المكتشف مؤخرًا، ولم يكن هناك أي علم بوجود هذا الفيروس وهذا المرض المستجد قبل اندلاعه وتفشيته في مدينة يوهان الصينية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩م.

فمعنى الإجراءات الاحترازية للوقاية من وباء كورونا: تلك التدابير والخطوات التي اتخذتها الدول والجهات المعنية لدفع شر مرض كورونا الذي يعم الكثير من الناس.

وأطلق على وباء كورونا أيضا وصف: جائحة، والجائحة الإستئصال، وكلُّ مُصِيبَةٍ عَظِيمَةٍ جائحة، والجمع الجوائح. (١)

والجائحة في المصطلح الطبي هي: وباء ينتشر على امتداد رقعة جغرافية واسعة. (٢)

لكن أكثر ما يطلق علماء اللغة الجائحة على اجتياح الأموال والثمار.

جاء في تهذيب اللغة: "الجَائِحَةُ الْمُصِيبَةُ تحل بالرجل في ماله فتَجْتَاحُهُ كُلُّهُ". (٣)

وفي المغرب في ترتيب المعرب: "الجَائِحَةُ: الْمُصِيبَةُ الْعَظِيمَةُ الَّتِي تَجْتَاحُ الْأَمْوَالَ أَيْ تَسْتَأْصِلُهَا كُلَّهَا". (٤) وفي المطلع على ألفاظ المقنع: الجائحة: الآفة التي تهلك الثمار والأموال، وتستأصلها، وكل مصيبة عظيمة...". (٥)

لذلك اخترت مصطلح: وباء كورونا في عنوان البحث؛ لكونه ألصق بالمرض، ولكون المحافظة على حياة الإنسان وصحته هي المقصود الأول بتلك الإجراءات الاحترازية. وإلا فإن وباء كورونا يعد جائحة بمعنى الاستئصال للأموال من جهة الإضرار الكبير بالاقتصاد على المستوى المحلي والعالمي، وكذلك فإن

(٣) (٥/ ٨٨).

(٤) (ص: ٩٤).

(٥) (ص: ٢٩٢).

(١) انظر: النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ٣١٢).

(٢) المعجم الطبي الموحد – منظمة الصحة العالمية – المكتب الإقليمي لشرق المتوسط <https://umd.emro.who.int>

❖ خطورة هذا الوباء وضرورة الوقاية منه:

ثبت لدى الفقهاء بناء على الحقائق الطبية مدى الخطورة الشديدة لوباء كورونا المستجد، من جهة سرعة انتشاره، وعدم ظهور أعراضه مبكراً، وكثرة الوفيات به، فقد أصدرت هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية قرارها رقم: (٢٤٧) في ٧/٢٢ / ١٤٤١هـ وجاء في مطلعها:

"فقد اطلعت هيئة كبار العلماء في دورتها الاستثنائية الخامسة والعشرين المنعقدة بمدينة الرياض يوم الثلاثاء بتاريخ: ٧/٢٢ / ١٤٤١هـ على ما يتعلق بجائحة كورونا، وسرعة انتشارها، وكثرة الوفيات بها، واطلعت على التقارير الطبية الموثقة المتعلقة بهذه الجائحة، المشمولة بإيضاح معالي وزير الصحة لدى حضوره في هذه الجلسة التي أكدت على خطورتها المتمثلة في سرعة انتقال عدواها بين الناس بما يهدد أرواحهم، وما بينه معاليه من أنه ما لم تكن هناك تدابير احترازية شاملة دون استثناء فإن الخطورة ستكون متضاعفة مبيناً أن التجمعات تعتبر السبب الرئيس في انتقال العدوى".^(١)

المطلب الرابع: لمحة عن جهود المملكة العربية السعودية في الوقاية من تفشي هذا الوباء

لقد كانت المملكة العربية السعودية سباقة في هذا الميدان، فقد اتخذت خطوات استباقية لمنع تفشي هذا الوباء، وصدرت في وقت مبكر عدد من الأوامر والتوجيهات الكريمة بشأن الحد من انتشار فيروس

كورونا المستجد (كوفيد . ١٩)، وبناء على ذلك اتخذت أجهزة الدولة بمختلف قطاعاتها عدداً من القرارات والإجراءات الاحترازية لتنفيذها، وبذلت جهوداً فعالة، انطلاقاً من حرص القيادة الرشيدة على حماية صحة وسلامة المواطنين في الداخل والخارج والمقيمين على أراضيها.

وصدرت التوجيهات الكريمة إلى جميع قطاعات الدولة وفي مقدمتها وزارة الصحة والقطاعات الحكومية المعنية فور ظهور جائحة كورونا، باتخاذ الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية، بما أظهر -بفضل الله- قدرة المملكة على التعامل مع هذه الجائحة وتداعياتها، والحد من آثارها على المجتمع والاقتصاد الوطني، بما تبذله من جهود وتوفره من إمكانيات بشرية وصحية ومالية.

واتخذت الدولة -أيدها الله- في شأن توفير الموارد المالية الإضافية والدعم اللازم ما يضمن استمرارية العمل في القطاع الحكومي، لتقديم جميع الخدمات للمواطنين والمقيمين، ويكفل دعم القطاع الخاص وتحفيز الأنشطة الاقتصادية، للحفاظ على مستهدفاتها في الاستدامة المالية، وسلامة القطاع المالي والاقتصادي، واتخذت لتحقيق ذلك جملة من الإجراءات لضمان وفرة الإمداد من المواد الغذائية والدوائية.

كما صدر الأمر الكريم القاضي بتقديم الرعاية الصحية لجميع المواطنين والمقيمين ومخالف نظام الإقامة في

(١) www.spa.gov.sa وكالة الأنباء السعودية.

جميع المنشآت الصحية العامة والخاصة في كل ما يتعلق بعلاج فيروس كورونا.

وفي إطار رئاسة المملكة للدورة الحالية لمجموعة دول العشرين (G20) رأس خادم الحرمين الشريفين - حفظه الله ﷺ - أعمال القمة الاستثنائية الافتراضية لقادة دول المجموعة التي عقدت بدعوة من المملكة لمناقشة سبل المضي قدماً في تنسيق الجهود العالمية لمكافحة جائحة كورونا.

وقدمت جميع أجهزة الدولة، والقطاع الخاص والعاملين فيها، وجميع الطواقم الطبية، ورجال الأمن والجهات المساندة، والمتطوعين تضحيات، وبذلوا جهوداً استحققت الشكر والتقدير، وما تزال جهود الدولة في اتخاذ كل الإجراءات الاحترازية، والتدابير الوقائية لمواجهة الجائحة، وحرصها الشديد على توفير ما يلزم من دواء وغذاء واحتياجات معيشية، بما في ذلك إجراءات العودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية، مع اتخاذ كافة الاحتياطات الوقائية اللازمة.

المبحث الثاني: القاعدة الفقهية الكلية الكبرى "لا ضرر ولا ضرار" (١) وتطبيقها على الإجراءات الاحترازية من تفشي وباء كورونا

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: معنى القاعدة وبيان أصلها

الضرر: هو الشر عندما يكون جسيماً، جاء في تاج العروس: "الأذى: الشر الخفيف، فإن زاد فهو ضرر". (٢)

وفسره النووي بالأذى نفسه حيث قال: "الضرر والضرر والضير الأذى". (٣)

والضرر -بفتح الضاد- ضد النفع، يقال: ضره يضره إذا فعل به مكروهاً وأضر به.

قال الأزهري: "وكل ما كان سوء حال وفقر في بدن فهو ضرر -بالضم- وما كان ضداً للنفع فهو ضرر -بفتحها-". (٤)

والمَصْرَة: خلاف المنفعة، وضره يضره ضرراً، وضر به وأضر به، وضاره مضارةً وضراراً بمعنى. (٥)

والضرر في الاصطلاح: التقدّم بالمساءة والإيذاء للغير. (٦)

وأطلق الضرر أيضاً على: إلحاق مفسدة بالغير مطلقاً، والضرر: إلحاق الضرر بالغير لا على وجه الجزاء المشروع. (٧)

فلا يجوز لأحد أن يلحق ضرراً ولا ضراراً بآخر، وسبق ذلك بأسلوب نفي الجنس ليكون أبلغ في النهي والزجر،

(٤) تهذيب اللغة: لأبي منصور محمد بن أحمد بن طلحة بن نوح بن الأزهري: ٣١٤/١١، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

(٥) لسان العرب: ٤٨٢/٤، وانظر: المصباح المنير: ٣٦٠/٢، الموسوعة الفقهية الكويتية: ١٧٩/٢٨.

(٦) موسوعة القواعد الفقهية للبورنو: ٨٧٣/٨.

(٧) القواعد الفقهية للندوي: ص ٢٨٨، وانظر: الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٥١، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ١٩٩/١-٢٠٠.

(١) شرح القواعد الفقهية: لأحمد بن الشيخ محمد الزرقاء، ص ١٦٥، ط: دار الفلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٩م، قواعد الفقه: ص ١٠٦، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٥١، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ١٩٩/١.

(٢) تاج العروس: ٣٨٤/١، وانظر: الموسوعة الفقهية الكويتية: ٣٥٥/٢، ١٧٩/٢٨.

(٣) تحرير ألفاظ التنبيه: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي: ص ١٢٥، ط: دار القلم، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

فتحها تكشف مقر نساء الجيران، فإنه يمنع صاحب الملك من فتح تلك النوافذ. (٧)

المطلب الثاني: تطبيق القاعدة على الإجراءات الاحترازية للحد من تفشي وباء كورونا
بالنظر إلى بعض التصرفات المضرة خلال تفشي وباء كورونا المستجد نجد أن منها:

- ❖ تقصّد نقل هذا الوباء بين الناس.
- ❖ مخالطة المصاب للآخرين.
- ❖ عدم الإفصاح عن الحالات الواجب الإفصاح عنها كالقدوم من سفر.
- ❖ عدم إفصاح المصاب عن حالته.
- ❖ عدم خضوعه للتداوي.
- ❖ التجمعات.
- ❖ عدم الالتزام بالأوامر الصادرة عن ولي الأمر والجهات المختصة لدفع الضرر.
- فكل تلك التصرفات المخالفة تعد تجاوزات داخلية تحت الضرر الممنوع في قاعدة: "لا ضرر ولا ضرار".

لكن هذه القاعدة مقيدة إجمالاً بغير ما ثبت بالشرع، كالتقصّص، والحدود، ومعاقبة المجرمين، وسائر العقوبات والتعازير (١)، وإن ترتب عليها ضرر بهم؛ لأن فيها عدلاً ودفعاً لضرر أعم وأعظم، ولأنها لم تشرع في الحقيقة إلا لدفع الضرر، وقد شرعت فروع فقهية كثيرة توقياً من وقوع الضرر. (٢)

وتعني القاعدة في أظهر معانيها: حرمة إلحاق الضرر بالآخرين ابتداءً أو مقابلة، دون وجه مشروع، كما تعني حرمة إلحاق الضرر بالنفس.

وهي إحدى القواعد الكلية الكبرى (٣)، ويبنى عليها كثير من أبواب الفقه ومسائل لا تكاد تحصى. (٤)

وهذه القاعدة نص حديث شريف حسن؛ حيث قال رسول الله ﷺ: **(لا ضرر ولا ضرار)**. (٥)

وقد مثل لها الفقهاء بأمثلة كثيرة، منها:

أن إخفاء عيب المبيع عن المشتري إضرار به، وهو حرام وممنوع شرعاً، ولذلك شرع الرد بالعيب. (٦)

ومن أمثلتها الفقهية كذلك: إذا كانت النوافذ المراد

وقال الألباني: "صحيح". صحيح سنن ابن ماجه، للألباني (٢٥٨/٢)، ورواه ابن ماجه أيضاً من حديث ابن عباس برقم (٢٣٤١) (٧٨٤/٢)، قال البوصيري: "هذا إسناد فيه جابر-الجعفي-وقد اتهم". مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٤٨ / ٣). وقال الألباني: "صحيح بما قبله" صحيح سنن ابن ماجه، للألباني (٢٥٨/٢)، وروي من حديث أبي هريرة، وأبي لبابة، وثعلبة بن مالك، وجابر بن عبد الله ﷺ. انظر: نصب الراية (٣٨٤/٤). قال النووي: "حديث حسن، رواه ابن ماجه، والدارقطني، وغيرهما، مسنداً، ورواه مالك في الموطأ مرسلًا، وله طرق يقوي بعضها بعضاً". الأربعة النووية (ص ٩٧-٩٨). قال ابن رجب: "وقد ذكر الشيخ - أي النووي - رحمه الله أن بعض طرقه تقوى ببعض، وهو كما قال "جامع العلوم والحكم، لابن رجب (٢ / ٢١٠)، ونقل عن أبي عمرو بن الصلاح قوله: "هذا الحديث أسنده الدارقطني من وجوه، ومجموعها يقوي الحديث ويحسنه، وقد قبله جماهير أهل العلم، واحتجوا به" جامع العلوم والحكم (٢١١/٢).

(٦) درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: لعلي حيدر خواجه أمين أفندي: ٣٦/١، ط: دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

(٧) درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: ٣٧/١.

(١) شرح القواعد الفقهية: ص ١٦٥، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ١٩٩/١-٢٠٠.

(٢) انظر: القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ١٩٩/١-٢٠٠.

(٣) موسوعة القواعد الفقهية للبورنو: ٨/٧٧٣.

(٤) القواعد: لأبي بكر بن محمد بن عبد المؤمن المعروف بتقي الدين الحصري: ٣٣٤/١.

(٥) رواه مالك في الموطأ مرسلًا، عن عمرو بن يحيى المازني عن أبيه.

موطأ مالك (٣١) (٧٤٥/٢)، والإمام أحمد في مسنده، عن ابن عباس ﷺ وحسنه شعيب الأرناؤوط، مسند أحمد (٢٨٦٥) (٥٥ / ٥)، والدارقطني في سننه، عن عائشة - رضي الله عنها- (٤٥٣٩) (٥ / ٤٠٧)، والحاكم من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، وقال: صحيح الإسناد على شرط مسلم ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي. المستدرک على الصحيحين، للحاكم، ومعه التلخيص، للذهبي (٢٣٤٥) (٢ / ٦٦)، ورواه ابن ماجه في سننه من حديث عبادة بن الصامت ﷺ (٢٣٤٠).

(٦) قال البوصيري في مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه (٧٨٤/٢): "هذا إسناد رجاله ثقات إلا أنه منقطع"، وقال الحافظ ابن حجر في الدراية في تخریج أحاديث الهداية (٢٨٢/٢): "فيه انقطاع"

وقد أصدرت هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية قرارها رقم: (٢٤٦) في ١٦/٧/١٤٤١هـ، والمبني على الأدلة الشرعية الثابتة، وتضمن القرار الاحتياطات بوجوب الاحترازات، والعزل المتعين، ومنع التجمعات بأشكالها، وفي سبيل ذلك نص القرار على: حرمة شهود الجمعة والجماعة على المصاب بوباء كورونا المستجد، وأن من قررت عليه جهة الاختصاص إجراءات العزل فإن الواجب عليه الالتزام بذلك، وترك شهود صلاة الجماعة والجمعة، ويصلي الصلوات في بيته، أو موطن عزله، وأن من خشي أن يتضرر أو يضر غيره فيرخص له في عدم شهود الجمعة والجماعة، وفي كل ما ذكر إذا لم يشهد الجمعة فإنه يصليها ظهرًا أربع ركعات.^(١)

ومثل ذلك أصدر مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي يوم الثلاثاء فتوى رقم: (١١) لسنة: ٢٠٢٠م بخصوص ما يتعلق بأحكام أداء العبادات الجماعية مع انتشار (فيروس كوفيد - ١٩) (كورونا)، ومما جاء في الفتوى: "يحرم شرعًا على كل من أصيب بهذا المرض، أو يشتبه بإصابته به الوجود في الأماكن العامة، أو الذهاب إلى المسجد لحضور صلاة الجماعة، أو الجمعة، أو العيدين، ويجب عليه الأخذ بجميع الاحتياطات اللازمة بدخوله في الحجر الصحي، والتزامه بالعلاج الذي تقرره الجهات الصحية في الدولة؛ وذلك حتى لا يسهم في نقل المرض إلى غير".^(٢)

كما بينت هيئة كبار العلماء بالأزهر منع التجمعات بأنواعها ومنع الدعوة إليها احترازًا من انتقال العدوى بهذا الوباء الخطير، وذلك في بيان لها جاء فيه: "... إنَّ بعض ما يفعله بعض النَّاس نتيجة انتشار فيروس «كورونا» يتناقض مع النُّصوص الشرعيَّة، ويتعارض مع القواعد الفقهيَّة المقرَّرة، فقد أفاد الأطباء بأن هذا «الفيروس» ينتشر بسبب الاختلاط والازدحام؛ لذا أصدرت الحكومات قراراتها بمنع التجمعات والوقف المؤقت لصلاة الجمعة والجماعات، لما قد يترتب على ذلك من زيادة انتشار الوباء بسبب المخالطة والتجمع في المكان الواحد، وهو ما يؤدِّي إلى إيقاع الضَّرر بالنفس وبالغير، وقد نهى الله عن كل ذلك نهياً صريحاً في قوله ﷻ: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ وَأَحْسِنُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: ١٩٥]، إضافةً إلى أنه لم يرد أمر من الشرع باجتماع الناس عند نزول الوباء بهم من أجل الدعاء أو الاستغفار... وكل من يدعو الناس إلى مثل هذه التجمعات من أجل الدعاء والاستغفار رغم وجود الضرر المتحقق فإنه آثم ومعتد على شريعة الله ﷻ، والمطلوب شرعاً دُعاء النَّاس ربهم في بيوتهم متضرعين متذللين سائلين الله تعالى العافية ورفع هذا الوباء، وكشف البلاء عنهم وعن الجميع".^(٣)

كما بينت أيضًا: أنه يجب على كُلِّ مَنْ أُصيب بمرضٍ من الأمراض المعدية أن يفصح عن مرضه، حتى لا يتسبَّب في الإضرار بالآخرين من الأصحاء ويتحمَّل

(٣) <http://www.azhar.eg> موقع الأزهر الشريف.

(١) www.spa.gov.sa وكالة الأنباء السعودية (واس).
(٢) <http://binbayyah.net/> مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي.

إثم الإضرار بالغير.

كما أوصى مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بتلك الاحتياطات لمنع تفشي هذا الوباء، جاء ذلك في توصيات الندوة الطبية الفقهية الثانية لهذا العام بعنوان: "فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) وما يتعلق به من معالجات طبية وأحكام شرعية"، ونصت التوصيات على: "... أن عزل المريض المصاب بالفيروس واجب شرعاً كما هو معروف، وأما بخصوص المشتبه بحمله للفيروس، أو ظهرت عليه أعراض المرض أثناء الحجر المنزلي فيجب عليه التقيد بما يسمى بالتباعد الاجتماعي عن أسرته، والمخالطين له من عامة الناس، وكذلك لا يجوز لمن ظهرت عليه أعراض المرض أن يخفي ذلك عن السلطات الطبية المختصة، وكذلك عن المخالطين له، كما ينبغي على من يعرف مصاباً غير آبه بالمرض أن يُعلم الجهات الصحية عنه؛ لأن ذلك يؤدي إلى انتشار هذا المرض، واستفحال خطره، وعليه تنفيذ كل ما يصدر عن السلطات الطبية المختصة، ولها أن تعزر من أصيب بهذا المرض وأخفاه".^(١)

كما أصدر مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي يوم الثلاثاء فتوى رقم: (١١) لسنة: ٢٠٢٠م بخصوص ما يتعلق بأحكام أداء العبادات الجماعية مع انتشار (فيروس كوفيد - ١٩ (كورونا) وكان مما جاء في

الفتوى: "... يجب شرعاً على جميع فئات وشرائح المجتمع الالتزام التام بكل التعليمات الصحية والتنظيمية الصادرة عن الجهات المختصة في الدولة، بالإضافة إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع انتقال المرض وانتشاره، ولا يجوز شرعاً مخالفتها بأي حال من الأحوال".^(٢)

كما أصدرت إدارة الإفتاء بوزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية بدولة الكويت الفتوى رقم: (٢٠/١٨) شددت خلالها على أن من لم يلتزم بقرارات الجهات المختصة الحجر الصحي فإنه يأثم، جاء ذلك في الاجتماع الطارئ الذي عقدته لجنة الأمور العامة في هيئة الفتوى يوم الخميس ١٧ من رجب ١٤٤١هـ الموافق ٢٠٢٠/٣/١٢م، ونصت الفتوى على أنه: "إذا تبين المسلم إصابته بهذا المرض، أو شك في إصابته به، فعليه أن يبلغ بذلك الجهات المختصة فوراً، ويعتزل الاجتماع بالأصحاء من أهله وذويه وجميع الناس، لئلا يصيبهم منه ما أمرضه، ومن ذلك عدم دخول المساجد لصلاة الجماعة وصلاة الجمعة، والاكتفاء بصلاتها حيث هو، بعداً عن انتقال العدوى منه إلى غيره، فقد قال ﷺ: (لَا يُورِدَنَّ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ)".^(٣) فإذا لم يلتزم بذلك فهو آثم، وكذلك إذا قررت الجهات المختصة الحجر الصحي المنزلي عليه، باعتزاله في

النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، وأخرجه مسلم: كتاب السَّلام، بابُ لَا عُدُو، وَلَا طَيْرَةَ، وَلَا هَامَةَ، وَلَا صَفَرَ، وَلَا نَوْءَ، وَلَا غُولَ، وَلَا يُورِدُ مُمْرِضٌ عَلَى مُصِحٍّ، صحيح مسلم: لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري: ١٧٤٣/٤، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ طبع.

(١) <http://www.iifa-aiifi.org> موقع مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي.

(٢) <http://binbayyah.net/> مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الطَّبِّ، بابُ لَا هَامَةَ، صحيح البخاري: لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي: ١٣٨/٧، ط: دار طوق

منزله، ولم يلتزم، فإنه يَأْتُم". (١)

وفي مقابل ذلك يدخل في قاعدة "لا ضرر ولا ضرار": ما تتخذه الدولة من تعميم الإجراءات الوقائية لدفع الإصابة بهذا الوباء كالحجر الصحي على المرضى والحاملين للمرض (٢)، ومنع التنقل بين المناطق والسفر، وقرار منع التجول الكلي أو الجزئي، وكذلك منع التجار من الاحتكار، أو رفع الأسعار، أو الغش التجاري مطلقاً، سواء في هذه الظروف أو غيرها، فكل ذلك مؤيد بقاعدة: "لا ضرر ولا ضرار"، مع ما ورد من النصوص الشرعية المتضاربة في منع الظلم والضرر ولزوم طاعة ولي الأمر.

وقد أكدت الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية الأهمية البالغة للتقيد بالتعليمات والتنظيمات التي تصدرها الجهات المختصة لمواجهة جائحة كورونا والحد من آثارها.

وقالت في بيانها الصادر في الرياض بتاريخ: ٢٦ رجب ١٤٤١هـ الموافق: ٢١ مارس ٢٠٢٠م: "إن التقيد بهذه التعليمات واجب شرعي، ويأثم المكلف عند مخالفتها لقول الله ﷻ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، والتقيد بهذه التعليمات من طاعة ولي الأمر. (٣)

كما أصدر مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بياناً بتاريخ السبت ٢٩ فبراير

٢٠٢٠م حول إيقاف دخول المعتمرين والراغبين في زيارة المسجد النبوي الشريف بصفة مؤقتة، جاء فيه: "تابع مجمع الفقه الإسلامي الدولي بكل اهتمام الإجراءات الاستباقية والاحترازية التي أعلنت عنها المملكة العربية السعودية بخصوص فيروس كورونا (COVID ١٩) حمايةً لأبناء الوطن والمقيمين والمسلمين جميعاً، والتي تتلخص في إيقاف دخول المعتمرين والراغبين في زيارة المسجد النبوي الشريف بصفة مؤقتة؛ حماية لهم والمواطنين جميعاً من التعرض للعدوى من هذا الفيروس بعد الانتشار الواسع له في عدد من الدول العربية والإسلامية والتي من بينها عدد من الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وكذلك الإجراءات الأخرى الخاصة بمنع السياح من الدول التي انتشر فيها المرض من دخول المملكة وغيرها من الإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع. (٤)

ومثل ذلك أصدر مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي يوم الثلاثاء فتوى رقم (١١) لسنة ٢٠٢٠م بخصوص ما يتعلق بأحكام أداء العبادات الجماعية مع انتشار (فيروس كوفيد - ١٩) (كورونا)، جاء فيه: "فيما يخص الحج والعمرة والزيارة النبوية: يجب على الجميع الالتزام بالتعليمات التي تصدرها حكومة المملكة العربية السعودية؛ انطلاقاً من مسؤوليتها السيادية

(٣) وكالة الأنباء السعودية (واس) www.spa.gov.sa

(٤) الموقع الرسمي لمجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي <http://www.iifa-aifi.org>

(١) جريدة الأنباء الكويتية، العدد الصادر بتاريخ الجمعة ١٣ / ٣ / ٢٠٢٠هـ

<https://www.alanba.com.kw>، والموقع الرسمي لوكالة الأنباء

الكويتية (كونا) <https://www.kuna.net.kw>

(٢) القواعد الفقهية النازمة للممارسة الطبية وتطبيقاتها: د/ عاصف أبو هريبيد، ص ٢٢، فلسطين ٢٠١٦م.

فإن أجره تام لعموم قوله ﷺ: (إِذَا مَرِضَ الْعَبْدُ، أَوْ سَافَرَ، كُتِبَ لَهُ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ مُقِيمًا صَحِيحًا). أخرجه البخاري. (٤)

وفور ذلك وجه معالي وزير الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد الشيخ الدكتور عبد اللطيف بن عبد العزيز آل الشيخ جميع فروع الوزارة في مختلف مناطق المملكة بإيقاف صلاة الجمعة والجماعة لجميع الفروض في المساجد والجوامع، وإغلاق المساجد والجوامع مؤقتاً حتى إشعار آخر، والاكتفاء برفع الأذان في المساجد والجوامع ويقال فيه: "صلوا في بيوتكم" (٥)

كما أصدرت هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف بيانا للأمة الإسلامية بشأن فيروس "كورونا المستجد" بينت فيه أنه: يجوز شرعاً إيقاف الجُمُع والجماعات في البلاد؛ خوفاً من نقشي الفيروس وانتشاره والفتك بالبلاد والعباد. (٦)

وعن صلاة الجنائز أفاد سماحة المفتي العام للمملكة رئيس هيئة كبار العلماء والرئيس العام للبحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ بأن حكم صلاة الرجل على الغائب في بيته مع أهله إذا كان الاجتماع كثيراً ربما يسبب انتشار الوباء المسمى كورونا الجديد، فهذا أمر خطير، فالجنازة يصلى عليها في المقبرة من بعض أقاربهم، وقد أدوا

والشرعية في رعاية الحجاج والمعتمرين والزوار، وإعانة لها في الحفاظ على صحة الجميع وسلامتهم". (١)
كما يدخل في قواعد منع الضرر ما صدر من القرارات والبيانات والفتاوى عن الهيئات والمجامع الفقهية، ومن ذلك: ما صدر عن هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية، بشأن الاحتياطات المتعلقة بأداء بعض العبادات، ومن ذلك قرارها رقم: (٢٤٦) في ١٤٤١/٧/١٦ هـ المتضمن: تحريم شهود الجمعة والجماعة على المصاب، ووجوب الالتزام بالعزل على من قررت عليه جهة الاختصاص إجراءات العزل، وترك شهود صلاة الجماعة والجمعة، ويصلي الصلوات في بيته أو موطن عزله، والرخصة لمن خشي أن يتضرر أو يضر غيره في عدم شهود الجمعة والجماعة، وفي كل ما ذكر إذا لم يشهد الجمعة فإنه يصليها ظهراً أربع ركعات. (٢)

وكذلك قرارها رقم: (٢٤٧) في ١٤٤١/٧/٢٢ هـ (٣) المتضمن: أنه يسوغ شرعاً إيقاف صلاة الجمعة والجماعة لجميع الفروض في المساجد والاكتفاء برفع الأذان، ويستثنى من ذلك الحرمين الشريفين، وتكون أبواب المساجد مغلقة مؤقتاً، وعندئذ فإن شعيرة الأذان ترفع في المساجد، ويقال في الأذان: صلوا في بيوتكم، وتصلى الجمعة ظهراً أربع ركعات في البيوت، ومن منعه العذر عن صلاة الجمعة والجماعة في المسجد

(٥) الرياض ٢٢ رجب ١٤٤١ هـ الموافق ١٧ مارس ٢٠٢٠ م (واس)

www.spa.gov.sa

(٦) موقع الأزهر الشريف http://www.azhar.eg

(١) مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي http://binbayyah.net

(٢) وكالة الأنباء السعودية (واس) www.spa.gov.sa

(٣) وكالة الأنباء السعودية (واس) www.spa.gov.sa

(٤) أخرجه البخاري: كتاب الجهاد والسير، باب يُكْتَبُ لِلْمُسَافِرِ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُ فِي الْإِقَامَةِ: صحيح البخاري: ٥٧/٤.

الاحترازية التي اتخذتها الجهات المختصة لمكافحة انتشار جائحة كورونا المستجد، فإن الناس يصلونها في بيوتهم.

جاء ذلك في إجابات لسماحته حول عدد من الاستفسارات والتساؤلات التي وجهتها وزارة الشؤون الإسلامية والدعوة والإرشاد حول شهر رمضان المبارك في ظل استمرار الجائحة، حيث جاء السؤال

الأول عن مشروعية صلاة التراويح في البيوت؟

وأجاب سماحته قائلاً: بالنسبة لصلاة التراويح في البيوت في شهر رمضان لهذا العام لتعذر إقامتها في المساجد بسبب الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الجهات المختصة لمكافحة انتشار فيروس كورونا الجديد، فإن الناس يصلونها في بيوتهم تحصيلاً لفضيلة قيام ليالي رمضان المباركة، ولثبوت صلاة النبي صلى الله عليه وسلم قيام رمضان في بيته، ولا يخفى أن صلاة التراويح سنة وليست واجبة.

وقال سماحته في إجابته على السؤال الثاني عن مشروعية صلاة العيد في البيوت: "أما صلاة العيد إذا استمر الوضع القائم ولم تمكن إقامتها في المصليات والمساجد المخصصة لها فإنها تصلى في البيوت بدون خطبة بعدها".

وحول السؤال الثالث المتضمن: من المعلوم أن آخر

بصلاتهم فرض الكفاية، وأما بقية أقارب الميت فيصلون في بيوتهم على ميتهم صلاة الغائب.

وعن حكم إقامة صلاة الجنازة في بيوت كثيرة بسبب تعدد معارف المتوفى وأقاربه قال سماحته: "لا حرج في الصلاة على الغائب في بيوت متعددة لكثرة أقاربه، حتى لا يحصل الاجتماع الذي ربما بسببه ينتشر هذا الوباء الخطير.

وعن سؤال: هل يشرع الإتيان إلى المقابر بغرض الصلاة على الجنازة التي دفنت في هذا الوقت، ولم يصل عليها بعض الأقارب والمعارف، وذلك بعد ارتفاع المرض؟

قال سماحته: يجوز لأقارب المتوفى أن يصلوا عليه عند قبره بعد ارتفاع هذا المرض، ويصلى على قبر الميت بعد ارتفاع المرض ولو طالّت المدة على الصحيح من أقوال العلماء؛ لأنه لا دليل على التحديد بمدة. (١)

وعن صلاة التراويح وصلاة العيد وآخر وقت لإخراج زكاة الفطر في هذه الظروف، أوضح سماحة المفتي العام للمملكة رئيس هيئة كبار العلماء والرئيس العام للبحوث العلمية والإفتاء الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن محمد آل الشيخ: أنه في حال تعذر إقامة صلاتي التراويح والعيد في المساجد بسبب الإجراءات

كشاف القناع عن متن الإقناع: لمنصور بن يونس بن صلاح الدين بن حسن بن إدريس البهوتي الحنبلي: ١٢١/٢، قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله: "والصحيح: أنه يُصلى على الغائب، ولو بعد شهر، ونصلي على القبر أيضاً ولو بعد الشهر" الشرح الممتع على زاد المستقنع: لمحمد بن صالح بن محمد العثيمين: ٣٤٦/٥، ط: دار ابن الجوزي الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ/١٤٢٨هـ

(١) الرياض ٢٠ شعبان ١٤٤١ هـ الموافق ١٣ إبريل ٢٠٢٠ م وكالة الأنباء السعودية (واس) www.spa.gov.sa. وتنظر المسألة في: بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: لعلاء الدين أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي: ٣٢٠/١، حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: لمحمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي: ٤٢٧/١، المجموع شرح المذهب: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي: ٢٤٧/٥، ط: دار الفكر، بيروت، بدون تاريخ طبع،

الأخف" (٢)**معنى القاعدة:**

تعني القاعدة أن الأمر إذا دار بين ضررين أحدهما أشد من الآخر، ولا بد من ارتكاب أحدهما، فيتحمل الضرر الأخف ويرتكب، ولا يرتكب الأشد. (٣)

ومن فروع هذه القاعدة: مشروعية القصاص، والحدود، وقتال البغاة وقاطع الطريق، ودفع الصائل ولو أدى إلى قتله، ففي هذه الأمور شرع الإسلام ارتكاب أخف الضررين. (٤)

وقد ذكرت قواعد وصيغ أخرى هي في معنى هذه القاعدة منها: (٥)

أ- قاعدة: "يختار أهون الشرين، أو أخف الضررين". (٦)

ب- قاعدة: "إذا تعارض مفسدتان روعي أعظمهما ضرراً بارتكاب أخفهما". (٧)

ت- قاعدة: "إذا اجتمع ضرران أسقط الأصغر

وقت لزكاة الفطر بانقضاء صلاة العيد، وقد لا تُقام الصلاة في المدن ما عدا المسجد الحرام والمسجد النبوي، فمتى يكون آخر وقتها بالنسبة للمدن الأخرى، ومتى يكون آخر وقت للتكبير الذي يبدأ ليلة العيد بغروب شمس آخر يوم منه، إذا كانت صلاة العيد لن تُقام؟

أجاب سماحته قائلاً: وأما آخر وقت لإخراج زكاة الفطر، وللتكبير المشروع ليلة عيد الفطر وصباح العيد في المكان الذي لا تُقام فيه صلاة العيد، فهو مضي وقت بعد شروق الشمس يمكن أن تؤدي فيه صلاة العيد في هذا المكان. (١)

المطلب الثالث: تطبيق القواعد المتفرعة عن هذه القاعدة على الإجراءات الاحترازية للحد من تفشي

وباء كورونا

وفيما يلي بيان هذه القواعد:

القاعدة الأولى: قاعدة "الضرر الأشد يزال بالضرر

(١) الرياض ٢٤ شعبان ١٤٤١ هـ الموافق ١٧ إبريل ٢٠٢٠ م (واس) www.spa.gov.sa.

(٢) الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان: لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري: ص ٧٥، مجلة الأحكام العدلية: لجنة مكونة من عدة علماء وفقهاء في الخلافة العثمانية: ص ١٩، ط: نور محمد، كراتشي، بدون تاريخ طبع، شرح القواعد الفقهية: ص ١٩٩، القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع عنها: لصالح بن غانم السدلان: ص ٥٢٧، ط: دار بلنسية للنشر والتوزيع، ١٤١٧ هـ/١٩٩٧ م، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٦٠، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٢٣٣/١. وانظر: فتح القدير: لكمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي المعروف بابن الهمام: ٢٧٢/٩، حاشية ابن عابدين: لمحمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين دمشقي الحنفي: ١٩٢/٦، ط: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢ هـ/١٩٩٢ م، التاج والإكليل لمختصر خليل: لأبي عبد الله محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف الغرناطي المواق المالكي: ٣١٩/٨، ط: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ/١٩٩٤ م، شرح الزرقاني على مختصر خليل: لعبد الباقي بن يوسف بن أحمد الزرقاني المصري: ٤٠٢/٧، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ/٢٠٠٢ م، الحاوي الكبير: لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي

الموارد: ٢٢/١٨، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ/١٩٩٩ م، المجموع: ٤٣/١٣، كشاف القناع: ١٨٣/٢، مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى للرحبياني: لمصطفى بن سعد بن عبده السيوطي الرحبياني دمشقي الحنبلي: ٣٠/٢، ط: المكتب الإسلامي، الطبعة الثانية، ١٤١٥ هـ/١٩٩٤ م. (٣) موسوعة القواعد الفقهية: ٢٥٣/٦، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٦٠، وانظر: الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٧٥، درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: ٤٠/١، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٢١٩/١. (٤) القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع عنها للسدلان: ص ٥٣٣. (٥) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٦٠. (٦) مجلة الأحكام العدلية: ص ١٩، شرح القواعد الفقهية: ص ٢٠٣، القواعد الفقهية للندوي: ص ٣١٣، القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع عنها للسدلان: ص ٥٢٧، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٦٠، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٢١٩/١. (٧) الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٨٧، الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٧٦، مجلة الأحكام العدلية: ص ١٩، القواعد الفقهية للندوي: ص ٢٢٢، القواعد الفقهية الكبرى وما تفرع عنها للسدلان: ص ٥٢٧، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٦٠.

للأكبر". (١)

ث- قاعدة: "يدفع شر الشرين". (٢)

ج- قاعدة: "الحاق الضرر الأدنى لدفع الأعلى". (٣)
ويستدل لهذه القاعدة بقول الله ﷻ: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ قُلْ قِتَالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرٌ بِهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِ مِنْهُ أَكْبَرُ عِنْدَ اللَّهِ وَالْفِتْنَةُ أَكْبَرُ مِنَ الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ٢١٧].
وجه الاستدلال: أن القتال في الشهر الحرام أمر كبير وجرم عظيم، وإنما يرتكب لإزالة ما هو أعظم منه، وهو الصد عن سبيل الله ﷻ بمنع من يريد الإسلام منه، والكفر بالله، والصد عن المسجد الحرام، وإخراج النبي ﷺ والمهاجرين من مكة، وفتنة المسلمين عن دينهم، فاحتملت أخف المفسدتين لدفع أعظمهما. (٤)

ومن فروع هذه القاعدة وما في معناها ما يأتي:

❖ الطلاق فيه ضرر، ومع ذلك يرتكب وتطلق الزوجة للضرر والإعسار؛ لأنه ضرر أشد.

❖ يجوز للمضطر تناول الميتة، مع أن أكل الميتة فيه ضرر، ولكن ضرر الهلاك أشد. (٥)

❖ تجويز السكوت على المنكر إذا كان يترتب على إنكاره ضرر أعظم. (٦)

تطبيق هذه القاعدة على الإجراءات الاحترازية للحد من تفشي وباء كورونا:

تنطبق هذه القاعدة وما في معناها على كل الإجراءات الوقائية المتعلقة بهذا الوباء والتي قد يشعر الشخص بالتضرر منها، إلا أن هذا التضرر يعد أخف من تفشي جائحة عالمية خطيرة وداء وبائي عضال، بل يمكننا أن نقول لا مقارنة، لاسيما مع ما تبذله الدولة أيدها الله من تيسير المعاش والحرص على راحة الناس.

القاعدة الثانية: يتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام (٧)

معنى القاعدة: الضرر الخاص هو ما يصيب فرداً أو أفراداً منحصرين، والضرر العام ما يصيب الأمة أو عدداً من الناس غير منحصرين، فالضرر العام الذي يصيب الجماعة يجب دفعه ورفعها، ولو كان على حساب ضرر خاص ببعض الناس؛ لأن الضرر الأشد

(١) انظر: ديوان الأحكام الكبرى: لأبي الإصبع عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي الجبائي لأبي الأصبع المالكي: ص ٦٦١، ط: دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٨هـ/٢٠٠٧م، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٦٠.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى: لتقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني: ٦٨/٢٨، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م، الطرق الحكمية: لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية: ص ٢٠٠، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٢١٩/١.

(٣) الهداية في شرح بداية المبتدي: لأبي الحسن برهان الدين علي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني: ٤١٢/٢، ط: دار احياء التراث العربي، بيروت، بدون تاريخ طبع، فتح القدير: ٢٧٢/٩، البحر الرائق شرح كنز الدقائق البحر الرائق شرح كنز الدقائق: لزين الدين بن إبراهيم بن محمد، المعروف بابن نجيم المصري: ١٥٣/٥، ط: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية، بدون تاريخ طبع.

(٤) انظر: تفسير المنار، ويسمى: تفسير القرآن الحكيم: لمحمد رشيد بن علي رضا: ٢٥١/٢، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م، التحرير والتنوير: لمحمد الطاهر بن محمد بن محمد الطاهر بن عاشور التونسي: ٣٢٩/٢، ط: الدار التونسية للنشر، تونس/١٩٨٤م، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٢٣١/١.

(٥) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٢٢٠/١.

(٦) شرح القواعد الفقهية، للشيوخ أحمد الزرقا: ص ٢٠١.

(٧) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٧٤، مجلة الأحكام العدلية: ص ١٩، شرح القواعد الفقهية للزرقا: ص ١٩٧، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٦٣، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٢٣٥/١، وانظر: الفتوى التي أصدرها مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي رقم: (١١) لسنة ٢٠٢٠م بخصوص ما يتعلق بأحكام أداء العبادات الجماعية مع انتشار (فيروس كوفيد - ١٩) (كورونا) مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي <http://binbayyah.net>

يتوقى بارتكاب الضرر الأخف. (١)

وهذه قاعدة مهمة مبنية على المقاصد الشرعية في مصالح العباد، استخرجها المجتهدون من الإجماع، ومعقول النصوص، فالشرع إنما جاء ليحفظ على الناس دينهم، وأنفسهم، وعقولهم، وأنسابهم، وأموالهم، فكل ما يؤدي إلى الإخلال بواحد منها فهو مضره يجب إزالتها ما أمكن، وفي سبيل تأييد مقاصد الشرع يدفع الضرر الأعم بارتكاب الضرر الأخص، ولهذه الحكمة شرع الله ﷻ حد القطع حماية للأموال، وحد الزنا، والقذف صيانة للأعراض، وحد الشرب حفظاً للعقول، والقصاص، وقتل المرتد صيانة للأنفس والأديان. (٢)

ومن فروعها: جواز الحجر على الطبيب الجاهل حرصاً على أرواح الناس، والحجر على المفتي الماجن حرصاً على دين الناس، كما يجوز التسعير على الباعة -في بعض الأحوال- دفعاً لضررهم عن العامة، ومنها: بيع طعام المحتكر جبراً عليه عند الحاجة وامتناعه من البيع؛ دفعاً للضرر العام. (٣)

تطبيق القاعدة في الإجراءات الاحترازية أمام انتشار وباء كورونا:

من تطبيقات هذه القاعدة في الإجراءات الاحترازية أمام انتشار وباء كورونا ما يأتي:

أولاً: الاستمرار في ملازمة المنزل: وإن كان ذلك قد يشق وغير مرغوب للنفوس، وقد يتعارض مع تحقيق مصالح شخصية من مزولة تجارة، أو كسب ونحوه،

فكل ذلك إذا كان ضرراً فإنه ضرر خاص، إلا إنه لدفع ضرر العدوى، وتفشي الوباء، وهذا ضرر عام.

ثانياً: المنع من التجول في وقت معين: وإن تضرر منه البعض في بعض الأحيان، إلا أن ذلك يقابله ضرر عام وهو العدوى وتفشي الوباء، فيتحمل الضرر الخاص لدفع الضرر العام.

ثالثاً: العقوبة التي قد توقع على المخالف: حينما يخالف قرارات الاحترازية التي يصدرها ولي الأمر، فإنها وإن كانت ضرراً على المعاقب، إلا أنه ضرر الخاص لدفع الضرر العام.

رابعاً: الحجر الصحي: على الشخص أو الأشخاص كذلك. (٤)

خامساً: المنع من التنقل بين المناطق.

سادساً: إيقاف الطيران ووسائل النقل العامة: كل ذلك تتحمل أضراره الخاصة لدفع الضرر العام من تفشي هذا الوباء.

وامتثال كل ذلك أيضاً هو من طاعة ولي الأمر الذي أمر الله بطاعته في قوله ﷻ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا» [النساء: ٥٩].

كما أن ولي الأمر ومن منطلق حرصه على مصالح الناس ومراعاته لأحوالهم اتخذ الاحتياطات اللازمة

(٤) معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية: ٥٢٠/٧، الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ/٢٠١٣م.

(١) انظر: موسوعة القواعد الفقهية: ٣٢٢/١٢.

(٢) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٦٣.

(٣) موسوعة القواعد الفقهية: ٢٥٤/٦، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٦٤.

لتيسير حياة الناس، وسبل عيشهم الكريم، بل إن تلك القرارات هي في مصلحتهم جميعاً، ودفع الضر عنهم، وتحقق في ذلك قاعدة: تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة. (١)

القاعدة الثالثة: درء المفاسد مقدم على جلب المصالح (٢)
معناها ودليها:

إذا تعارض مفسدة ومصلحة، قدم دفع المفسدة غالباً؛ لأن اعتناء الشارع بالمنهيات أشد من اعتنائه بالمأمورات، ولذلك قال ﷺ: (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه) (٣) ومن ثم سُمح في ترك بعض الواجبات بأدنى مشقة، كالقيام في الصلاة، والفطر، والطهارة، ولم يسامح في الإقدام على المنهيات، وخصوصاً الكبائر. (٤) ولذلك يمنع الاحتكار والتعدي في الأسعار، ولو كان فيها مصلحة لصاحبها. (٥)

قال العز ابن عبد السلام رحمه الله: "درء المفاسد الراجحة على المصالح المرجوحة محمود حسن... واتفق الحكماء على ذلك ... كذلك الأطباء يدفعون أعظم المرضى بالتزام بقاء أدناهما، ويجلبون أعلى

السلامتين والصحتين ولا يبالون بفوات أدناهما، .... فإن الطب كالشرع وضع لجلب مصالح السلامة والعافية، ولدرء مفسد المعاطب والأسقام، ولدرء ما أمكن درؤه من ذلك، ولجلب ما أمكن جلبه من ذلك.... والذي وضع الشرع هو الذي وضع الطب، فإن كل واحد منهما موضوع لجلب مصالح الخلق ودرء المفاسد عنهم". (٦)

تطبيق القاعدة على الإجراءات الاحترازية أمام انتشار وباء كورونا:

إن تطبيق هذه القاعدة في موضوعنا واضح جلي حيث إن دفع مفسدة تفشي هذا الوباء مقدم على جلب المصالح من نحو السفر، والتنقلات، والتجمعات، وغيرها مما لو روعي وحصل تساهل بشأنه لأدى ذلك إلى انتشار هذا الوباء، بحيث تصعب السيطرة عليه، ويعم ضرره لا قدر الله. (٧)

القاعدة الرابعة: قاعدة: تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة (٨)

معنى القاعدة: المراد بالرعية هنا: عموم الناس الذين تحت ولاية الوالي أو الإمام.
والمراد بالرعي: كل من ولي أمراً من أمور العامة،

(٦) قواعد الأحكام في مصالح الأناس: لأبي محمد عز الدين عبد العزيز بن عبد السلام: ٥/١، ٦، ط: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩١م.

(٧) انظر: البيان الثاني لهيئة كبار العلماء بالأزهر في الأحكام المتعلقة بـ"كورونا" موقع الأزهر الشريف <http://www.azhar.eg>، وانظر: الفتوى التي أصدرها مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي رقم: (١١) لسنة ٢٠٢٠م بخصوص ما يتعلق بأحكام أداء العبادات الجماعية مع انتشار (فيروس كوفيد - ١٩) (كورونا) موقع مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي <http://binbayyah.net>

(٨) المنشور في القواعد الفقهية: ٣٠٩/١، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ١٢٢، الأشباه والنظائر لابن نجيم (ص: ١٠٤).

(١) المنشور في القواعد الفقهية: لأبي عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي: ٣٠٩/١، ط: وزارة الأوقاف الكويتية، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

(٢) الأشباه والنظائر للسيوطي: ١٠٥/١، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٨٧، الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٧٨، شرح القواعد الفقهية: ص ٢٠٥.

(٣) أخرجه البخاري: كِتَابُ الْإِعْتَصَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَابُ الْإِقْتِدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، صحيح البخاري: ٩٤/٩، وأخرجه مسلم: كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ فَرَضِ الْحَجِّ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ، صحيح مسلم: ٩٤/٢.

(٤) الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٨٧، شرح القواعد الفقهية: ص ٢٠٥.

(٥) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٢٣٩/١.

اللازمة للمحافظة على حياتهم، مع تيسير سبل عيشهم الكريم، بل إن تلك القرارات هي في مصلحتهم جميعا ودفع الضر عنهم، وكما أنه من الواجب على الإمام أن يتخذ قراراته بشأن العامة بناء على مصلحتهم، فذلك من حقه فرض ما يلزم فرضه لتحقيق تلك المصلحة، ومنع كل ما يخالفها، وذلك ما نصت عليه الفتاوى والقرارات والتوصيات الصادرة عن العلماء بشأن القرارات الاحترازية التي اتخذها ولي الأمر والجهات المعنية للوقاية من تفشي وباء كورونا، ومن ذلك ما جاء في توصيات الندوة الطبية الفقهية الثانية لهذا العام التي عقدها مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي بعنوان: "فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) وما يتعلق به من معالجات طبية وأحكام شرعية" يوم الإثنين: ٨/٢٧/١٤٤١هـ الموافق: ٢٠ أبريل ٢٠٢٠م، حيث نصت على أنه: "يجوز للدول والحكومات فرض التقييدات على الحرية الفردية بما يحقق المصلحة سواء من حيث منع الدخول إلى المدن والخروج منها، وحظر التجول أو الحجر على أحياء محددة، أو المنع من السفر، أو المنع من التعامل بالنقود الورقية والمعدنية وفرض الإجراءات اللازمة للتعامل بها، وتعليق الأعمال والدراسة، وإغلاق الأسواق، كما إنه يجب الالتزام بقرارات الدول والحكومات بما يسمى بالتباعد الاجتماعي، ونحو ذلك مما من شأنه المساعدة على

عاما كان كالسلطان الأعظم، أو خاصا كمن دونه من الأمراء والوزراء والمسؤولين، وكل من ولي أمرا من أمولر الناس. (١)

منوط: اسم مفعول من الفعل نيط به مبنياً للمفعول. ومعنى نيط به: أي عُلق ورُبط. (٢)

فمفاد القاعدة: أن تصرف الإمام وكل من ولي شيئاً من أمور المسلمين يجب أن يكون مقصوداً به المصلحة العامة، أي بما فيه نفع لعموم من تحت أيديهم، وأن نفاذ تصرف الراعي على الرعية، ولزومه عليهم -شأؤوا أو أبوا- معلق ومتوقف على وجود الثمرة والمنفعة في ضمن تصرفه، دينية كانت أو دنيوية. (٣)

قال الإمام الشافعي -رحمه الله-: "منزلة الوالي من الرعية: منزلة الولي من اليتيم"، وهو نص في كل وال. (٤)

وقد ألحقت هذه القاعدة بقاعدة "لا ضرر ولا ضرار" في هذا البحث؛ على اعتبار أن تصرفات الإمام فيما أصدره من قرارات بشأن منع تفشي وباء كورونا إنما هي لدفع الضرر عن الناس في صحتهم وحياتهم.

تطبيق القاعدة على الإجراءات الاحترازية للوقاية من تفشي وباء كورونا:

من تطبيقات هذه القاعدة على الإجراءات الاحترازية للوقاية من تفشي وباء كورونا: أن ولي الأمر - حفظه الله - ومن منطلق حرصه على مصالح الناس، ودفع الضر عنهم، ومراعاته لأحوالهم اتخذ الاحتياطات

(٣) انظر: شرح القواعد الفقهية: ص ٣٠٩، موسوعة القواعد الفقهية:

٣٠٨/٢، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٤٩٣/١.

(٤) المنثور في القواعد الفقهية: ٣٠٩/١.

(١) انظر: شرح القواعد الفقهية: ص ٣٠٩.

(٢) موسوعة القواعد الفقهية: ٣٠٧/٢، ٣٠٨.

تطبيق هذه القاعدة على: ما بذلته وتبذله المملكة العربية السعودية وغيرها من الدول من جهود كبيرة في مكافحة تفشي وباء كورونا، والحرص على الحد من مضاره بالتدابير والإجراءات وكافة الإمكانيات.

وقد استندت الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية إلى هذه القاعدة، مع النصوص الشرعية التي تقرر مبدأ اتخاذ الإجراءات الاحترازية والوقائية بمناسبة قرب حلول شهر رمضان تزامنا مع جائحة كورونا، وأوصت بناء على ذلك عموم المسلمين بالآتي:

أولاً: وجوب العناية التامة بما تقرر الجهات المختصة في بلدانهم أو البلدان التي يقيمون فيها، والتي تهدف إلى المحافظة على الصحة العامة والحد من انتشار وباء كورونا الجديد.

ثانياً: أن يصلي المسلم الفريضة، والتراويح في بيته إذا أوصت الجهة المختصة في بلده أو البلد التي يقيم فيها بذلك. ^(٩)

القاعدة السادسة: الضرر المتوقع كالمحقق ^(١٠)

ومعناها: أن الضرر الذي يتوقع حصوله مستقبلاً ينزل في الأحكام المترتبة عليه منزلة الضرر الواقع في

تطويق الفيروس ومنع انتشاره؛ لأن تصرفات الإمام منوطة بالمصلحة، عملاً بالقاعدة الشرعية التي تنص على أن (تصرف الإمام على الرعية منوط بالمصلحة). ^(١)

وأمر الحاكم يُصير الجائزات واجبة، كما يقول ابن عابدين في باب الاستسقاء "من حاشيته. ^(٢)، ^(٣).

القاعدة الخامسة: الضرر يدفع بقدر الإمكان ^(٤)

معناها: أنه إذا أمكن دفع الضرر بالكلية فيها، وإلا فبقدر الإمكان. ^(٥)

وهذه القاعدة تغيد وجوب دفع الضرر قبل وقوعه بكل الوسائل والإمكانيات المتاحة، وفقاً لقاعدة المصالح المرسله والسياسة الشرعية، فهي من باب الوقاية خير من العلاج، وذلك بقدر الاستطاعة؛ لأن التكليف الشرعي مقترن بالقدرة على التنفيذ. ^(٦)

ومما يستدل به لهذه القاعدة: ما أوجبته الشريعة الغراء من العقوبات لقمع الإجرام وصيانة الأمن، وكذلك سد ذرائع الفساد بجميع أنواعه. ^(٧)

ومن فروعها: قتال الباغي دفعاً لضرره. ^(٨)

تطبيق القاعدة على الإجراءات الاحترازية للوقاية من تفشي وباء كورونا:

(١) الموقع الرسمي لمجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي <http://www.iifa-aifi.org>

(٢) حاشية ابن عابدين: ١٨٥/٢.

(٣) مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي <http://binbayyah.net>

(٤) بدائع الصنائع: ١٣٧/٢، كفاية النبيه في شرح التنبيه: لأحمد بن محمد بن علي الأنصاري أبو العباس نجم الدين، المعروف بابن الرفعة: ٧٠/١١، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ٢٠٠٩م، شرح القواعد الفقهية: ص ٢٠٧، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٥٦، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٢٠٨/١.

(٥) شرح القواعد الفقهية: ص ٢٠٧.

(٦) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٥٦.

(٧) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٥٧.

(٨) انظر: الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٥٧.

(٩) وكالة الأنباء السعودية (واس). www.spa.gov.sa الرياض ٢٦ شعبان ١٤٤١هـ الموافق ١٩ إبريل ٢٠٢٠م.

(١٠) شرح الزركشي على مختصر الخرقي: لشمس الدين محمد بن عبد الله الزركشي المصري الحنبلي: ١٧٨/١، ط: دار العبيكان، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ/١٩٩٣م، المبدع في شرح المقنع: لأبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد بن عبد الله بن محمد بن مفلح: ٩١/١، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م، معلمة زايد: ٤٥٩/٨.

تطبيق القاعدة على الإجراءات الاحترازية للوقاية من تفشي وباء كورونا:

تنطبق هذه القاعدة على الإجراءات الاستثنائية الصارمة التي اتخذتها الدول احترازاً من تفشي وباء كورونا؛ وذلك تحسباً للتعاقد المتوقع بانتشار هذا الوباء الخطير حال لم تتخذ سبل الاحتياطات الكافية لتوقيه. جاء في بيان هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف للأمة الإسلامية بشأن فيروس "كورونا المستجد": "...ويكفي في تقدير خطر هذا الوباء غلبة الظن والشواهد: كارتفاع نسبة المصابين، واحتمال العدوى، وتطور الفيروس، هذا ويجب على المسؤولين في كل دولة بذل كل الجهود الممكنة، واتخاذ الأساليب الاحترازية والوقائية لمنع انتشار الفيروس؛ فالمحققون من العلماء متفقون على أن المتوقع القريب كالواقع، وأن ما يقاربُ الشيء يأخذ حكمه..."^(٥)

القاعدة السابعة: المنع أسهل من الرفع^(٦)

معناها: هذه قاعدة فقهية احترازية تعنى: أن التصرف قبل حصول الحكم أسهل من رفع الحكم بعد وقوعه. ومن أمثلته عند الفقهاء أن البائع يملك الامتناع عن تسليم المبيع حتى يقبض ثمنه، (وهذا يمثل جانب الدفع)، فإذا سلمه لم يملك استرجاعه (وهذا يمثل جانب الرفع).^(٧)

الحال، مثل وجوب دفعه، والعمل بما يترتب عليه من رخص أو تخفيفات.^(١)

فموضوعها دفع وتوقي الضرر المتوقع قبل وقوعه، وهي تنص على تنزيل الضرر المتوقع الذي يغلب على الظن وقوعه منزلة الواقع في وجوب دفعه وإزالته.^(٢)

ومن صيغها: الضرر في المال ينزل منزلة الضرر الحال.^(٣)

وقد ورد في الشريعة جملة من الأحكام التي شرعت لدفع الضرر المتوقع قبل وقوعه، وهذا فيما يظهر تنزيلاً له منزلة الواقع، ومن ذلك بعض الخيارات، كخيار الرؤية الذي شرع لدفع الضرر عن المشتري بدخول ما لا يلائمه في ملكه، وخيار الشرط الذي شرع للحاجة إلى التروي؛ لئلا يقع المشتري في ضرر الغبن، وخيار المجلس الذي شرع لدفع ضرر يتوقع العاقد حصوله، فيستدركه في مجلس العقد.

ومن ذلك أيضاً: أنواع الحجر فإنها شرعت توقياً من وقوع الضرر العائد تارة لذات المحجور وتارة لغيره، فإن من وجب حجره إذا ترك بدون حجر قد يضر بنفسه وقد يضر بغيره كما هو ظاهر، ومنها: الشفعة فإنها شرعت لدفع الضرر المتوقع عن الجار من الجار الجديد أو الشريك.^(٤)

(١) معلمة زائد: ٤٥٩/٨.

(٢) معلمة زائد: ٤٦٠/٨.

(٣) شرح الزركشي على مختصر الخرقي: ٢٦٢/٤، المبدع في شرح المقنع: ١٠٠/٥، معلمة زائد: ٤٥٩/٨.

(٤) المنثور في القواعد الفقهية: ١٤٦/٢، شرح القواعد الفقهية: ص ١٦٦، موسوعة القواعد الفقهية: ٣٣٥/٤، معلمة زائد: ٤٥٩/٨.

(٥) موقع الأزهر الشريف <http://www.azhar.eg>، وانظر: معلمة زائد: ٤٢٩-٤٢٧/٨.

(٦) كشف الأسرار شرح أصول البزدي: لعبد العزيز بن أحمد بن محمد، علاء الدين البخاري الحنفي: ٢٦٣/١، ط: دار الكتاب الإسلامي، بدون تاريخ طبع، القواعد: لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلامي، البغداد: ص ٣٠٠، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: لمحمد مصطفى الزحيلي: ٨٦١/٢.

(٧) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٨٦١/٢.

تطبيقها حرج على المكلف ومشقة في نفسه أو ماله، فالشريعة تخففها بما يقع تحت قدرة المكلف دون عسر أو إحراج. (٤)

أدلتها: لهذه القاعدة أدلة كثيرة من الكتاب العزيز، والسنة المطهرة، وعمومات الشريعة النافية للحرَج، ومشروعية الرخص، والإجماع الدال على عدم التكليف بالشاق من الأعمال، وهي تلك الأدلة التي تشير إلى أن الشارع الحكيم لم يقصد إلى التكليف بالشاق والإعانات فيه، وتبين أن أصل الشريعة مبني على السماحة واليسر دون الإعانات والعسر. (٥) ومن أدلتها ما يأتي: (٦)

١- قول الله ﷻ: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: ١٨٥]،

قال السيوطي: "هذا أصل لقاعدة عظيمة ينبني عليها فروع كثيرة، وهي: أن المشقة تجلب التيسير، وهي إحدى القواعد الخمس التي يبنى عليها الفقه، وتحتها من القواعد قاعدة: إذا ضاق الأمر اتسع، ومن الفروع ما لا يحصى كثرة، والآية أصل في جميع ذلك. (٧)

٢- قول الله ﷻ: ﴿مَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيَجْعَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ حَرَجٍ﴾ [المائدة: ٦].

٣- عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: (يُسْرُوا،

قال محمد الزحيلي: وهو قريب من القاعدة الصحية: "الوقاية خير من العلاج"، وقاعدة "درهم وقاية خير من قنطار علاج" وهذا مشاهد في الحياة في جوانب عدة. (١)

تطبيق القاعدة على الإجراءات الاحترازية للوقاية من تفشي وباء كورونا:

تنطبق هذه القاعدة الوقائية على الإجراءات الاحترازية تجاه تفشي وباء كورونا، فلا شك أن الوقاية من المرض وتقصيهِ، واتخاذ الوسائل الاحترازية تكون سبباً دافعاً للوباء والعدوى بها، لأن الوباء إذا حل وانتشر فإن رفعه يتطلب الكثير والكثير، والنتائج صعبة كما قرره أهل الطب نسأل الله ﷻ السلامة.

المبحث الثالث: تطبيق القاعدة الفقهية الكلية الكبرى: "المشقة تجلب التيسير" (٢) على الإجراءات الاحترازية من تفشي وباء كورونا

تعد هذه القاعدة إحدى القواعد الكلية الكبرى المتفق عليها في كل المذاهب، ولذلك قال العلماء: يتخرج على هذه القاعدة جميع رخص الشرع وتخفيفاته. (٣) ويتكون هذا المبحث من ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تعريف موجز بالقاعدة

معناها: تعني هذه القاعدة: أن الأحكام التي ينشأ عن

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٦٤، الأصل الجامع لإيضاح الدر المنظومة في سلك جمع الجوامع: ص ٦٥/٣، الأشباه والنظائر للسبكي: ٤٩/١، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٧٧، التحرير شرح التحرير: ٣٨٤٧/٨، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٢٥٨/١.

(٤) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢١٨. (٥) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢١٨، ٢١٩. (٦) التحرير شرح التحرير: ٣٨٤٧/٨، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٧٦، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢١٩.

(٧) الإكليل في استنباط التنزيل: لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي: ص ٤١، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

(١) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٨٦١/٢. (٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٦٤، الأصل الجامع لإيضاح الدر المنظومة في سلك جمع الجوامع: لحسن بن عمر بن عبد الله السيلاوي المالكي: ٦٥/٣، ط: مطبعة النهضة، تونس، الطبعة الأولى، ١٩٢٨م، الأشباه والنظائر: لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي: ٤٩/١، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م، المنثور في القواعد الفقهية: ١٦٩/٣، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٧٦، التحرير شرح التحرير: لعلاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرادوي الدمشقي الصالحي الحنبلي: ٣٨٤٧/٨، شرح القواعد الفقهية: ص ١٥٧.

وَلَا تُعْصِرُوا، وَبَشِّرُوا، وَلَا تُنْفِرُوا).^(١)

والأدلة على سماحة الشريعة أكثر من أن تحصر، لأن أحكام الشريعة كلها مبنية على التيسير ومصالح العباد، وكيف لا تكون كذلك وهي الشريعة السمحة التي جعل الشارع الحكيم من أهم مقاصدها مصلحة العباد في دنياهم وأخراهم ودرء المفاسد والمشاق عنهم.^(٢)

ولذلك اغتفر ترك الجماعة بالأعذار العامة والخاصة مع تحصيل الثواب للمسلم إن كانت عادته فعلها لولا العذر.^(٣)

قال الطاهر ابن عاشور -رحمه الله- عن مظاهر التيسير في الشريعة الإسلامية: "... أنها تعتمد إلى تغيير الحكم الشرعي من صعوبة إلى سهولة في الأحوال العارضة للأمة أو الأفراد".^(٤)

وفي بيان صادر عن الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء بالملكة العربية السعودية بمناسبة قرب حلول شهر رمضان تزامنا مع جائحة كورونا أشارت الأمانة إلى يسر الشريعة الإسلامية، وجاء في البيان: "... فإن الشريعة الإسلامية جاءت بالعبادات المتنوعة دون أن يلحق بمؤديها الضرر أو يتسبب بذلك لغيره، ففي الحديث الذي رواه عمران بن حصين رضي الله عنه قال: كانت بي بواسير، فسألت النبي ﷺ، فقال: (صَلِّ قَائِمًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِدًا، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ).^(٥)

والله ﷻ شرع صلاة الخوف في كتابه الكريم، وصحت عن النبي ﷺ في سنته^(٦)، والتي تتغير في هيأتها وصفاتها عن الصلاة المعتادة رحمة بعباده ولطفاً بهم، وحفاظاً على حياتهم".^(٧)

المطلب الثاني: تطبيق القاعدة على الإجراءات الاحترازية لتوقي تفشي وباء كورونا

تنطبق قاعدة: "المشقة تجلب التيسير" على جميع التيسيرات التي أفتى بها العلماء مراعاة للضرورات التي واكبت جائحة كورونا؛ منعاً لتفشي هذا الوباء، وحفاظاً على الضروريات الخمس: الدين، والنفس، والعقل، والنسل، والمال، ومراعاة لحاجات الناس، وعلى سبيل المثال ما يأتي:

- (١) تجويز التخلف عن صلاة الجمعة والجماعة.
- (٢) تعليق الصلاة في المساجد -ماعدا الحرمين الشريفان- مع رفع الأذان ويقال فيه: صلوا في بيوتكم، وصلاة العيد، والكسوف، والتراويح في البيوت.
- (٣) التسهيل في أمر غسل الجنابة بحيث يراعى جانب الحذر من العدوى.
- (٤) مشروعية تعجيل الزكاة مراعاة لأحوال المحتاجين بسبب هذه الجائحة.
- (٥) العذر في الإفطار للمصاب إذا نصحه الأطباء بذلك.
- (٦) العذر للطبيب والمعالج في الجمع بين الصلوات

(٥) أخرجه البخاري: كتاب تقصير الصلاة، باب في صلاة القاعد، صحيح البخاري: ٣٧٦/١.

(٦) صحيح البخاري: (٩٤٢) (١٤/٢) صحيح مسلم: (٨٣٩) (٥٧٤/١).

(٧) وكالة الأنباء السعودية (واس) <https://www.spa.gov.sa> ٢٦ شعبان ١٤٤١ هـ الموافق ١٩ إبريل ٢٠٢٠ م.

(١) أخرجه البخاري: كتاب العلم، باب ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالمؤعدة والعلم كي لا ينفروا: صحيح البخاري: ٢٥/١.

(٢) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٢١.

(٣) المنثور في القواعد الفقهية: ١٧٠/٣.

(٤) مقاصد الشريعة الإسلامية: ٣٥٥/٣.

التي تجمع عند عدم استطاعة الصلاة في وقتها بسبب متابعة علاج المصابين بهذا الوباء.

(٧) العذر في تأجيل الواجب من حج وعمره.

(٨) الاكتفاء في صلة الرحم بالتواصل عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

(٩) التجاوز عن حق المسلم على المسلم في مباشرة عيادة المريض وتشجيع الميت، والاكتفاء بالرسالة أو الاتصال فيما حقه مباشرة الحضور. (١)

كما تنطبق هذه القاعدة على القرارات الرسمية التي اتخذت بناء على ذلك.

جاء في توصيات الندوة الطبية الفقهية الثانية لمجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي لهذا العام بعنوان: "فيروس كورونا المستجد (كوفيد-١٩) وما يتعلق به من معالجات طبية وأحكام شرعية": "...ومن المعلوم أن الشريعة الإسلامية وأحكامها تمتاز بصفات عديدة من أهمها: رفع الحرج، والسماحة، والتيسير، ودفع المشقة، وقلة التكاليف، وإذا وجد ما يشق فعله، ووصل الأمر إلى درجة الحاجة أو الضرورة، فقد شرع الله ﷻ رخصاً تبيح للمكلفين ما حرم عليهم، وتسقط عنهم ما وجب عليهم فعله حتى تزول الضرورة، وذلك رحمة من الله ﷻ بعباده وتفضلاً وكرماً.

ففي الفقه الإسلامي قواعد فقهية مهمة حاکمة في مثل هذا، من أهمها: قاعدة رفع الحرج والسماحة، وقاعدة

المشقة تجلب التيسير، وإذا ضاق الأمر اتسع، وقاعدة الأخذ بالرخص أولى من العزيمة حفظاً للنفوس، وقاعدة لا ضرر ولا ضرار، وقاعدة التصرف على الرعية منوط بالمصلحة، وقاعدة للإمام تقييد المباح في حدود اختصاصه مراعاة للمصلحة العامة". (٢)

وفيما يتعلق بغسل جنازة المسلم، وتكفينها، والصلاة عليها، والتعزية: تضمنت توصيات ندوة مجمع الفقه الإسلامي الدولي المذكورة آنفاً التيسير في ذلك تقييداً بالتعليمات الوقائية، مع مراعاة التدرج؛ عناية بحق المسلم، حيث نصت على ثلاثة أمور:

الأمر الأول: يجب تغسيل الموتى وتكفينهم ولو برش الماء، فإن تعذر فالتيمم، فإن تعذر يسقط وجوب الغسل، مع الحرص على التقيد بتعليمات الصحة الوقائية، وكذلك مراعاة هذه التعليمات في التكفين والدفن، ثم يصلى عليه، ويمكن لمن شاء من المسلمين أن يصلي عليه صلاة الغائب ولو فرادى في أي مكان متاح، ولا يجوز حرق جثامين المسلمين في أي حال من الأحوال.

الأمر الثاني: يجوز غسل موتى الأوبئة بأجهزة التحكم عن بعد، والتي تجمع بين الوفاء بشروط وواجبات وسنن غسل الموتى في الشريعة الإسلامية، والاشتراطات الصحية والبيئية المرعية.

الأمر الثالث: والتعزية مستحبة؛ وتؤدي بطرق عدة، أثناء الجائحة، فيجوز العزاء عبر وسائل الاتصال

(٢) الموقع الرسمي لمجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي <http://www.iifa-aifi.org>

(١) سبق ذكر جملة من الفتاوى والبيانات الشرعية الصادرة بشأن ذلك في مباحث قاعدة: "لا ضرر ولا ضرر" وفروعها، وأذكر هنا جملة من تلك الفتاوى والبيانات وغيرها بشأن التيسير ورفع الحرج في ظروف هذه الجائحة.

"في ظلّ الظروف الاقتصادية الحالية بسبب مرض كورونا يجوز تعجيل الزكاة، وكذلك يجوز تعجيل زكاة الفطر لأول رمضان"

وعن سؤال: ما حكم الإفطار في رمضان للوقاية من مرض كورونا المستجد؟ جاء الجواب على التفصيل الآتي:

❖ يجوز للمصاب بفيروس كورونا أن يفطر عندما تظهر عليه الأعراض الأولى للمرض، أما إذا أخبره الطبيب أن الصوم سيفاقم مرضه فإن الصوم حينئذ يصبح غير جائز ويتعين عليه الفطر.

❖ يجوز للكوادر الطبية التي تشرف على المرضى (من أطباء، وممرضين، ومسعفين، ونحوهم)، الذين يمثلون الخط الأمامي في مواجهة هذا الوباء أن يفطروا في أيام عملهم؛ إن كانوا يخافون أن يؤدي صومهم إلى ضعف مناعتهم أو تضییع مرضاهم.

❖ يرخّص لكبار السن الذين يعانون من الأمراض المزمنة أو الأمراض التنفسية أو يشق عليهم الصوم بالإفطار في رمضان.

❖ يجب على الجميع قضاء عدد الأيام التي أفطروها بعد رمضان، وبعد زوال عذر الإفطار.

❖ المعتمد في تحديد مستوى المرض وخطورته على أهل الخبرة من الأطباء، والجهات الحكومية المختصة". (٢)

ونصت أيضًا ندوة مجمع الفقه الإسلامي الدولي المذكورة آنفاً على أنه: "يجوز للعاملين في المجالات

المختلفة دون الزيارة الشخصية خشية انتقال الفيروس". (١)

ومن ذلك ما أفتى به مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي في اجتماعه الأول لسنة ٢٠٢٠م المنعقد يوم الأحد (٢٥/٨/١٤٤١هـ)، الموافق: (١٩/٤/٢٠٢٠م) حيث استعرض بعض المستجدات الفقهية المتعلقة بالأوضاع الراهنة لمرض فيروس كوفيد - ١٩ (كورونا المستجد)، وأصدر بشأنها جملة من الفتاوى:

حيث أجاب المجلس عن سؤال: ما حكم صلاة التراويح في البيوت خلف إمام المسجد، أو المذيع، أو التلفاز، أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟

"في ظل الإجراءات الاستثنائية الحالية، ووضعية الوباء الذي يهدّد أرواح الناس وصحتهم، نُفتي بأن يصلّي الناس التراويح في بيوتهم فرادى أو جماعات، حيث يؤمّ الرّجل أهل بيته بما يحفظ من القرآن الكريم، أو بالمصحف".

وعن سؤال: ما حكم صلاة العيد في البيوت خلف إمام المسجد، أو المذيع، أو التلفاز، أو عبر وسائل التواصل الاجتماعي؟

"في ظل الإجراءات الاحترازية الحالية، نفتي بأن يصلّي الناس العيد في بيوتهم، فرادى أو جماعات، بدون خطبة.... وننبه هنا إلى: أنّ المراد بصلاتها جماعة في مثل هذه الظروف: أداؤها مع أهل بيته".

وعن سؤال: ما حكم تعجيل الزكاة بأكثر من شهر أو شهرين لتلبية احتياجات الظروف الراهنة؟

(٢) مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي <http://binbayyah.net>

(١) الموقع الرسمي لمجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي <http://www.iifa-aifi.org>

في ظروف استثنائية، كقول الله ﷻ -بعد تعداد طائفة من المحرمات- ﴿إِلَّا مَا اضْطُرِرْتُمْ إِلَيْهِ﴾ [الأنعام: ١١٩].

وقال ﷻ أيضًا: ﴿فَمَنْ اضْطُرَّ فِي مَخْمَصَةٍ غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [المائدة: ٣].^(٦) وذلك لأن الحرج مرفوع في الدين قال ﷻ: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨].^(٧) تطبيق القاعدة على الإجراءات الاحترازية لتوقي تفشي وباء كورونا:

سبق أن هذه القاعدة قريبة في المعنى من القاعدة الكلية الكبرى: "المشقة تجلب التيسير"، وعلى ذلك فهي تنطبق على الفتاوى والبيانات التي سبق ذكرها في تطبيق تلك القاعدة، على أنه ينظر في هذه القاعدة أعني: "الضرورات تبيح المحظورات" من جهة ما أفتي فيه من تلك المسائل بما ظاهره عدم مراعاة جانب الحظر الشرعي، أو عدم مراعاة جانب الواجب كذلك، كما في التخلف عن صلاة الجمعة والجماعة، وتعليق الصلاة في المساجد، والتسهيل في شأن حق الميت في الغسل، وتأجيل الواجب من حج وعمره، وغير ذلك مما تنطبق عليه قاعدة "الضرورات تبيح

الصحية والأمنية ومثيلاتها في هذه الجائحة الأخذ برخصة الجمع بين الصلوات جمع تقديم أو تأخير عند الحاجة، (أو الجمع الصوري لمن لا يصح في مذهبه الجمع بين الصلوات).^(١)

المطلب الثالث: تطبيق القواعد المتفرعة عن هذه القاعدة على الإجراءات الاحترازية للحد من تفشي وباء كورونا

وفيما يأتي بيان هذه القواعد:

القاعدة الأولى: الضرورات تبيح المحظورات بشرط عدم نقصانها.^(٢)

معنى القاعدة: أن المحرم يصبح مباحًا إذا عرض للمكلف ضرورة تقتضي ذلك، بحيث لا تندفع تلك الضرورة إلا بارتكاب ذلك المحرم.^(٣) وهي قاعدة قريبة في المعنى من قاعدة: "المشقة تجلب التيسير".^(٤)

ومن أمثلتها: إباحة الميتة للمضطر في الجوع الشديد، وإباحة التلفظ بكلمة الكفر للمكره وقلبه مطمئن بالإيمان.^(٥)

دليل القاعدة: الأصل في هذه القاعدة ما ورد في القرآن الكريم من استثناء حالات الاضطراب الطارئة

(٦) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٢٧٦/١، وانظر: الاختيار لتعليل المختار: ١٥٤/٤، بلغة السالك لأقرب المسالك، المعروف بحاشية الصاوي على الشرح الصغير: لأبي العباس أحمد بن محمد الخلوتي، الشهير بالصاوي المالكي: ٥٨/١، ط: دار المعارف، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٨٤، الكوكب المنير، المسمى مختصر التحرير: لتقي الدين أبو البقاء محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي الفتوح المعروف بابن النجار الحنبلي: ٤٤٤/٤، ط: مكتبة العبيكان، الطبعة الثانية، ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

(٧) فتح القدير: ٤٠٩/٨.

(١) الموقع الرسمي لمجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي <http://www.iifa-aifi.org>

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٧٣، إيضاح المسالك إلى قواعد الإمام مالك: لأبي العباس أحمد بن يحيى الوترسي: ٣٦٥/١، ط: مطبعة فضالة المحمدية، المغرب، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م، المنثور في القواعد الفقهية: ٣١٧/٢، التحرير شرح التحرير: ٣٨٤٧/٨.

(٣) القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير: ٢٨٩/١، وانظر: الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٣٥.

(٤) الأشباه والنظائر للسبكي: ٤٩/١.

(٥) المنثور في القواعد الفقهية: ٣١٧/٢، الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٧٣.

علمائنا الأجلاء -حفظهم الله- في حكم إقامة الجمعة والجماعة وغيرها من التخفيفات المتعلقة بالزكاة، والصوم، وفرض الحج والعمرة، ونحو ذلك، إزاء تفشي هذا الوباء وانتشاره والذي من أكبر أسبابه التجمعات؛ لأنه قد ثبت التخفيف للأفراد بالنصوص الشرعية بسبب العوامل الطبيعية من وحل ومطر ونحوه، فلأن يخفف من أجل الوقاية من شر مستطير، ووباء مستفحل مثل جائحة كورونا من باب أولى. والله أعلم.

القاعدة الثالثة: إذا ضاق الأمر اتسع: (٤)

تعريف موجز بالقاعدة: هذه القاعدة في معنى القاعدة الكلية الكبرى: "المشقة تجلب التيسير"، قال تاج الدين ابن السبكي: "المشقة تجلب التيسير، وإن شئت قلت: إذا ضاق الأمر اتسع... ويقرب منها: الضرورات تبيح المحظورات". (٥)

وتامها شقها الثاني وهو: "وإذا اتسع الأمر ضاق" (٦) وهو قيد للقاعدة الكلية الكبرى "المشقة تجلب التيسير".

والمعنى: أنه إذا زال العذر زالت التوسعة ورجع الحكم إلى أصله التكليفي الذي لا يخرج عن التيسير. (٧)

فيكون معنى القاعدة تامة بشقيها: إذا دعت الضرورة والمشقة إلى اتساع الأمر فإنه يتسع إلى غاية اندفاع الضرورة والمشقة، فإذا اندفعت وزالت الضرورة الداعية

المحظورات" خوفا من تفشي وباء كورونا، حيث رخص في كل ذلك.

من جهة أخرى يمكن تطبيق القاعدة على ما استنتجته جهات القرارات الاحترازية المتعلقة بالخطر من تلك القرارات، وذلك في حالات الاضطرار للخروج كالتطورات الصحية، وما استنتجني أيضًا من قرارات منع النقل من السماح بتقل وسائل نقل التمويل، ومركبات التوصيل، وما استنتجني من قرارات إغلاق المحلات من السماح بفتح التموينات، والصيدليات، وغير ذلك مما صاحب القرارات الاحترازية الحازمة من توجيهات تراعي ضرورة حياة الناس ومعاشهم.

القاعدة الثانية: ما عمت بليته خفت قضيته: (١)

المراد بعموم البلية: كثرة الوقوع عند أكثر الناس وفي أكثر الحالات، والمقصود أن عموم البلوى سبب للتيسير، فما كثر وقوعه وابتلاء أكثر الناس به خفت أثره، ووجب تيسير حكمه وعدم التشدد فيه؛ لأن التشدد فيه يوقع الناس في الحرج والضيق، والحرج في الشريعة مدفوع ومرفوع. (٢)

وجميع تخفيفات الشرع ورخصه تدخل تحت هذه القاعدة. (٣)

تطبيق القاعدة على الإجراءات الاحترازية لتوقي

تفشي وباء كورونا

تنطبق القاعدة على جميع التخفيفات التي أفتى بها

(٤) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٧٢، حاشية الصاري على الشرح الصغير: ٧٢/١، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٨٣، شرح القواعد الفقهية: ص ١٦٣.

(٥) الأشباه والنظائر للسبكي: ٤٩/١.

(٦) الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٨٣، شرح القواعد الفقهية: ص ١٦٣.

(٧) القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير: ١١٨/١.

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٧٢، موسوعة القواعد الفقهية: ١٦٤/٩، معلمة زائد للقواعد الفقهية والأصولية: ٢١٣/٧.

(٢) موسوعة القواعد الفقهية: ١٦٤/٩.

(٣) موسوعة القواعد الفقهية: ١٦٤/٩.

عاد الأمر إلى ما كان عليه قبل المشقة. (١)

وفي الحقيقة أن هذا شأن الرخص كلها: إذا اضطر الإنسان ترخص، وإذا زالت الأسباب الموجبة للترخيص عاد الأمر إلى العزيمة التي كان عليها. (٢)

ومما يستدل به لهذه القاعدة بشقيها قول الله ﷻ: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾ [النساء: ١٠١].

وقوله ﷻ: ﴿وَإِذَا كُنْتَ فِيهِمْ فَأَقَمْتَ لَهُمُ الصَّلَاةَ فَلْتَقُمْ طَائِفَةٌ مِنْهُمْ مَعَكَ وَلْيَأْخُذُوا أَسْلِحَتَهُمْ فَإِذَا سَجَدُوا فَلْيَكُونُوا مِنْ وَرَائِكُمْ وَلْتَأْتِ طَائِفَةٌ أُخْرَى لَمْ يُصَلُّوا فَلْيُصَلُّوا مَعَكَ﴾ [النساء: ١٠٢]

وقوله ﷻ: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ الصَّلَاةُ فَادْكُرُوا اللَّهَ قِيَامًا وَقُعُودًا وَعَلَىٰ جُنُوبِكُمْ فَإِذَا اطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ إِنَّ الصَّلَاةَ كَانَتْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣].

ففي الآيتين الأوليين دليل الشق الأول من القاعدة، حيث إن الله ﷻ خفف على المؤمنين في حال الخوف، فأباح لهم قصر الصلاة، وتغيير كيفية أدائها، وشرع لهم صلاة الخوف، وفي الآية الثالثة دليل الشق الثاني من القاعدة، حيث أمرهم ﷻ عند الاطمئنان وزوال حالة الخوف بإتمام الصلاة وأدائها على کیفیتها الأصلية. (٣)

ومن فروعها في شقها الأول: الرخص جميعها،

إسقاطاً وتخفيفاً. (٤)

ومن فروعها في شقها الثاني: الميتة المحرمة في الأصل المحلّة للمضطر، فإذا زالت الضرورة عادت إلى أصل التحريم. (٥)

تطبيق القاعدة على الإجراءات الاحترازية لتوقي تفشي وباء كورونا:

تتطبق القاعدة في شقها الأول "إذا ضاق الأمر اتسع" على ما تنطبق عليه القاعدة الأم، أعني قاعدة: "المشقة تجلب التيسير" على ما سبق قريباً.

وأما الشق الثاني من القاعدة وهو "إذا اتسع الأمر ضاق" فينطبق على جميع الأحكام المترتبة على الأعدار الشرعية (٦) بسبب الاحتراز والتوقي من تفشي جائحة كورونا، فإذا أمن الخطر، وعادت الأمور إلى طبيعتها بإعلان الجهات المعنية ذلك فإن الأحكام والأحوال تعود إلى ما كانت عليه قبل العذر كوجوب صلاة الجمعة والجماعة على المعنيين بالوجوب، وهو ما أعلنته الجهات المعنية من السماح بفتح المساجد للمصلين مع أخذ الاحترازمات الصحية اللازمة.

كما يمكن تطبيقه على إلزام الموظفين بالعودة إلى مباشرة وظائفهم من مقرات عملهم، ضمن إجراءات العودة التدريجية إلى الحياة الطبيعية، مع مراعاة الاحتياطات الصحية اللازمة.

القاعدة الرابعة: الضرورات تقدر بقدرها: (٧)

وهي في معنى الشق الثاني من القاعدة السابقة وهو:

(٥) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٢٨٢/١.

(٦) معلمة زايد: ٣٠١/٧.

(٧) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٧٣، شرح القواعد الفقهية: ص ١٦٣.

(١) شرح القواعد الفقهية: ص ١٦٣.

(٢) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٣٠.

(٣) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٣١.

(٤) الأشباه والنظائر للسبكي: ٤٩/١.

الطبيعية، مع الأخذ بالاحتياطات الصحية اللازمة، بناء على المعطيات التي توصلت إليها الجهات المعنية، وذلك بعدما بذل ولاية الأمر -حفظهم الله- والجهات الصحية والأمنية والخدمية والاجتماعية وغيرها جهودًا كبيرة، بما صدر من قرارات وتوجيهات ومتابعات تنفيذية حازمة، الأمر الذي حدَّ -بفضل الله ﷻ- من غائلة تفشي وباء وكورونا، ومنع من خروجه عن سيطرة النظام الصحي.. فجزاهم الله خير الجزاء، ورفع عن عباده الوباء والبلاء.

القاعدة الخامسة: ما جاز لعذر بطل بزواله: (٥)

وهذه القاعدة قريبة في المعنى من قاعدة "الضرورات تقدر بقدرها" (٦)، فهي بقوة التقييد لقاعدة "الضرورات تبيح المحظورات"؛ لأن إباحة المحظور للضرورة مقيدة بمدة قيام الضرورة. (٧)

كما أنها قريبة في المعنى من الشق الثاني لقاعدة "إذا ضاق الأمر اتسع" وهو "إذا اتسع الأمر ضاق" (٨)، وهي بذلك مقيدة لقاعدة: "المشقة تجلب التيسير". (٩) ومعناها: أن ما قام على الضرورة يزول بزوال هذه الضرورة، لأن جوازه لما كان لعذر فهو خلف عن الأصل المتعذر، فإذا زال العذر أمكن العمل بالأصل، لأنه لو جاز العمل بالخلف أيضا لزم الجمع بين البديل والمبدل منه، وهذا لا يجوز، كما لا يجوز الجمع بين

"إذا اتسع الأمر ضاق" (١)، فهي مقيدة للقاعدة الكبرى "المشقة تجلب التيسير"، ومقيدة كذلك للقاعدتين السابقتين: "الضرورات تبيح المحظورات"، و"إذا ضاق الأمر اتسع". (٢)

وتعني: أن ما تدعو إليه الضرورة من المحظورات إنما يرخص منه القدر الذي تندفع به الضرورة فحسب، فإذا اضطر الإنسان لمحظور فليس له أن يتوسع في المحظور، بل يقتصر منه على قدر ما تندفع به الضرورة فقط. (٣)

ومن فروعها: أن المضطر لا يأكل من الميتة إلا قدر سد الرمق، أي بمقدار ما يدفع عن نفسه خطر الهلاك جوعاً. والطبيب ينظر من العورة بقدر الحاجة للمعالجة. (٤)

تطبيق القاعدة على الإجراءات الاحترازية لتوقي تفشي وباء كورونا:

تتنظم هذه القاعدة تقييدات ولي الأمر فيما أصدره من قرارات بشأن توقي هذا الوباء، حيث يوقت ذلك فيأتي القرار إما معلّقاً على وقت محدد، وإما مختتماً بعبارة حتى إشعار آخر، أو نحو ذلك، مما يندرج بشكل مباشر تحت قاعدة: "الضرورات تقدر بقدرها"، وهو -والحمد لله- ما صارت إليه الجهات المختصة من تخفيف قيود الحظر، والعودة تدريجياً إلى الحياة

(٥) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٧٤، شرح القواعد الفقهية: ص ١٦٣، موسوعة القواعد الفقهية: ٢٦٤/٦.

(٦) الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ٨٥، الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٧٤، القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٣٩٥/١.

(٧) انظر: القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٣٩٥/١.

(٨) معلمة زايد: ٣٠٣/٧.

(٩) معلمة زايد: ٣٠٣/٧.

(١) شرح القواعد الفقهية: ص ١٦٣.

(٢) شرح القواعد الفقهية: ص ١٨٧، مجموعة الفوائد البهية على منظومة القواعد الفقهية: ص ٦٠، القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير:

٤٢٦/١، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٣٩.

(٣) شرح القواعد الفقهية: ص ١٨٧، موسوعة القواعد الفقهية: ٢٦٤/٦.

(٤) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٣٩.

الحقيقة والمجاز. (١)

ومن فروعها: بطلان التيمم إذا قدر على استعمال الماء، فإن كان لفقد الماء بطل بالقدرة عليه، وإن كان لمرض بطل ببرئه، وإن كان لبرد بطل بزواله. (٢)

ولبس الحرير بسبب جرب أو حكة، يجب عليه خلعه إذا زالت الحكة والجرب. (٣)

ومما يستدل به لهذه القاعدة قول الله ﷻ: ﴿فَإِنْ خِفْتُمْ فَرِجَالًا أَوْ رُكْبَانًا فَإِذَا أَمِنْتُمْ فَأَدْكُوا اللَّهَ كَمَا عَلَّمَكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٣٩].

قال الشنقيطي -رحمه الله-: "معناه: فإذا أمنتهم فأتوا كيفية بركوعها وسجودها وجميع ما يلزم فيها مما يتعذر وقت الخوف". (٤)

فالآية دليل على أن ما جاز بعذر الخوف يزول بزواله. (٥)

تطبيق القاعدة على الإجراءات الاحترازية لتوقي تفشي وباء كورونا:

تنطبق القاعدة على ما سبق بيانه في قاعدتي: "إذا ضاق الأمر اتسع، وإذا اتسع ضاق" و"الضرورة تقدر بقدرها"، وذلك في الرجوع إلى الأصل من الحكم بالوجوب وغيره على ما كان قبل فرض الإجراءات الاحترازية للوقاية من تفشي وباء كورونا، كما سبق

في صلاة الجمعة والجماعة، وكذلك من دعت الضرورة إلى الفطر في رمضان بسبب هذا الوباء بأن كان مريضاً به، أو معالجا منه، فإن عليه الصوم أداء لما أمكنه صيامه في رمضان بعد زوال العذر، وبالطبع قضاء في أيام آخر للأيام التي أفطرها من رمضان، وغير ذلك مما كان معذورا فيه كصلة الوالدين والرحم بالزيارة.

القاعدة السادسة: الميسور لا يسقط بالمعسور: (٦)

ومعناها: أن الأمر الذي يستطيع المكلف فعله وهو يسير عليه لا يسقط بما شق فعله عليه أو عسر. (٧)

والمعنى بعبارة أخرى: أن الأمور به إذا لم يتيسر فعله على الوجه المطلوب، بل تيسر فعل بعضه، لا يسقط بالمعسور، أي لا يسقط بعدم القدرة على فعل الكل، بل يجب البعض المقدور عليه. (٨)

وهذه القاعدة من أشهر القواعد المستتبطة من قول الرسول ﷺ: (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم، وإذا نهيتكم عن شيء فاجتنبوه). (٩)

وجوب القيام على من عجز عن الركوع والسجود لِعِلَّةٍ في ظَهره مثلاً. (١٠)

ونحو هذه القاعدة: قاعدة "ما لا يدرك كله لا يترك كله" أو جله. (١١)

(٧) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٣٩٦.

(٨) القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: ٧٦١/٢.

(٩) أخرجه البخاري: كِتَابُ الإِغْتِسَامِ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَابُ الإِقْدَاءِ بِسُنَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، صحيح البخاري: ٩٤/٩، وأخرجه مسلم: كِتَابُ الْحَجِّ، بَابُ فَرَضِ الْحَجِّ مَرَّةً فِي الْغُمْرِ، صحيح مسلم: ٩٧٥/٢.

(١٠) الفوائد السنية في شرح الألفية: لشمس الدين محمد بن عبد الدائم البرماوي: ٣٤٤/١، ط: مكتبة التوعية الإسلامية للتحقيق والنشر والبحث العلمي، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٣٦هـ/٢٠١٥م.

(١١) البحر الرائق: ٣٥٢/٢، مطالب أولي النهى: ١٢٥/٤.

(١) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٤١.

(٢) الأشباه والنظائر لابن نجيم: ص ٧٤، الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٤١.

(٣) الوجيز في إيضاح قواعد الفقه الكلية: ص ٢٤١.

(٤) أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن: لمحمد الأمين بن محمد المختار بن عبد القادر الشنقيطي: ٢٤٨/١، ط: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٤١٥هـ/١٩٩٥م.

(٥) معلمة زايد: ٣٠٥/٧.

(٦) الأشباه والنظائر لابن السبكي: ١٥٥/١، المنثور في القواعد الفقهية: ١٩٨/٣، الأشباه والنظائر للسيوطي: ص ١٥٩.

والتدابير الوقائية من تفشي هذا الوباء، كما تتحقق في ذلك الإجراء القاعدة المشابهة "مالا يدرك كله لا يترك كله أوجله".

وقد أيد هذا القرار عدد من الهيئات والمؤسسات العلمية على مستوى العالم الإسلامي (انظر على سبيل المثال: بيان هيئة كبار العلماء بالمملكة العربية السعودية الصادر في الرياض بتاريخ ١ ذو القعدة ١٤٤١ هـ الموافق ٢٢ يونيو ٢٠٢٠ م، وكذلك بيان الأزهر الصادر في القاهرة ١ ذو القعدة ١٤٤١ هـ الموافق ٢٢ يونيو ٢٠٢٠ م.^(٢)

كما تنطبق هذه القاعدة على فعل ما أمكن فعله من العبادات المرتبطة بالمساجد حال تعليق الصلاة فيها، حيث لما كان من الممكن رفع الأذان دون خوف ضرر لزم رفع الأذان لكل فرض، ونصت على ذلك القرارات والفتاوى كما سبق، فالميسور وهو رفع الأذان لإعلان شعائر الله ﷻ، لم يكن ليسقط بالمعسور من عدم التمكن من فتح المساجد للمصلين احترازاً من تفشي وباء كورونا.

وقد تجلّى تطبيق هذه القاعدة حينما أمكن عودة المصلين إلى المساجد شريطة التباعد بين المأمومين في الصف، والتباعد بين الصفوف بشكل عام، مع التلثم بتغطية الأنف والفم، ضمن الإجراءات الاحترازية لذلك؛ فأصبحت صلاة الجمعة والجماعة في المساجد ميسورة، وإن كان التقارب المطلوب بين المأمومين في

والتي مفادها: أنه إذا تعذر تحصيل الشيء كاملاً، وأمکن فعل بعضه، حصلنا ذلك البعض.

تطبيق القاعدة على الإجراءات الاحترازية لتوقي تفشي وباء كورونا:

تنطبق هذه القاعدة على قرار المملكة العربية السعودية إقامة حج هذا العام ١٤٤١ هـ بأعداد محدودة جداً للراغبين في أداء مناسك الحج لمختلف الجنسيات من الموجودين داخل المملكة، وذلك حرصاً على إقامة الشعيرة بشكل آمن صحياً وبما يحقق متطلبات الوقاية والتباعد الاجتماعي اللازم لضمان سلامة الإنسان وحمايته من مهددات هذه الجائحة، وتحقيقاً لمقاصد الشريعة الإسلامية في حفظ النفس البشرية.^(١)

ويتضح تطبيق قاعدة "الميسور لا يسقط بالمعسور" في هذا القرار، بأنه لما أمكن إقامة فريضة الحج وعدم تعطل هذه الشعيرة العظيمة هذا العام مع مراعاة الاحتياط والاحتراز من تفشي الوباء بوضع حد محدود للعدد المسموح به وصار هذا القدر ميسوراً وتتحقق معه إقامة هذه الشعيرة العظيمة وعدم تعطلها بالكلية هذا العام، ولعدم إمكانية إقامة فريضة الحج بالشكل المعتاد من الأعداد، وهذا هو القدر المعسور الذي لم يمكن تحقيقه بسبب الاحترازمات من تفشي وباء كورونا، وبناء على ذلك صدر القرار مراعيًا إقامة الشعيرة مع الاحترازمات اللازمة، فتحقق بذلك عدم تعطيل إقامة فريضة الحج، مع تطبيق الإجراءات الاحترازية

(٢) منشور على موقع وكالة الأنباء السعودية (واس) <https://www.spa.gov.sa>

(١) انظر: بيان وزارة الحج والعمرة الصادر في الرياض بتاريخ ٠١ ذو القعدة ١٤٤١ هـ الموافق ٢٢ يونيو ٢٠٢٠ م الموقع الرسمي لوكالة الأنباء السعودية (واس) <https://www.spa.gov.sa>

الصف، وكذلك التقارب الصفوف متعسراً حالياً بسبب الخوف من العدوى وتفشي الوباء، فلم يكن تعسر ذلك ليسقط الحضور للصلاة لغير المعذور.

كما يمكن تطبيق هذه القاعدة على كل ما نصت عليه القرارات الاحترازية من المستثنيات الممكن تنفيذها بما يكفل استمرار توافر متطلبات الحياة، وحفظ الحقوق في حدود الإمكانيات المتاحة، كالمحافظة على استمرار التعليم بجودته وكفاءته عن طريق تقنيات التعليم عن بعد، مادام أنه لا يمكن الحضور إلى قاعات الدرس بسبب الحذر من تفشي وباء كورونا. كما تنطبق القاعدة على الاجتماعات التي تعقدها مؤسسات الدولة عن طريق الاتصال المرئي عن بعد لإنجاز المهام اللازمة، وكذلك حضور من يلزم حضوره من موظفي الدولة إلى مقر عمله مع الأخذ بالاحترازمات الصحية اللازمة.

المبحث الرابع: الإجراءات الاحترازية في ظل كورونا من منظور قانوني

تعتبر حقوق وحرية الأفراد من أهم ما تحرص على حمايته المجتمعات المختلفة كالحق في الحياة وحرية الاجتماع والتنقل والتعليم والعمل ... الخ.

وقد جاءت الشريعة الغراء تقرر ضرورة حفظ حقوق الإنسان وحرية، وتبعتها في ذلك الاتفاقيات والمواثيق الدولية، ومن أمثلتها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١)، وكذلك العهدين الدوليين الخاصين بالحقوق المدنية والسياسية^(٢) والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية^(٣)، والميثاق العربي لحقوق الإنسان الصادر عن جامعة الدول العربية^(٤) والذي انضمت إليه المملكة العربية السعودية.^(٥)

وكذلك سعت الدساتير والأنظمة والقوانين المختلفة إلى حماية هذه الحقوق والحرية، ومنها النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية.

وقد ترتب على تفشي وباء كورونا قيام المملكة والعديد من الدول بإجراءات احترازية غير مسبقة من فرض لحظر التجوال، وغلق دور العبادة، وإغلاق الأنشطة التجارية، ومنع التجمعات، ووقف وسائل النقل، ومنع التنقل بين المدن، وتعليق الحضور إلى مقر العمل، والإلزام بلبس الكمامات.... إلخ من إجراءات وقيود تم فرضها على الأفراد تحت مسمى الإجراءات الاحترازية.

وهو ما يدعو إلى البحث في مدى مشروعية هذه

(١) المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١٧ أ (د-٣) المؤرخ في: ١٩٤٨/١٢/١٠، منشور على موقع هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط الآتي: <https://hrc.gov.sa/ar-sa/Pages/hrclibrary.aspx> ، استخرج في ٢٠٢٠/٦/٧.

(٢) المعتمد بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٢٠٠ أ (د-٢١) المؤرخ في: ١٩٦٦/١٢/١٦، منشور على موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط الآتي:

https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Page_s/CCPR.aspx ، استخرج في: ٢٠٢٠/٦/٧.

(٣) معتمد بموجب القرار السابق للجمعية العامة للأمم المتحدة، منشور على موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط الآتي: https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Page_s/CESCR.aspx#main ، استخرج في: ٢٠٢٠/٦/٧.

(٤) وافق عليه مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة بقراره رقم ٢٧٠ د.ع (١٦) بتاريخ: ٢٠٠٤/٥/٢٣.

(٥) انضمت المملكة إلى هذه الاتفاقية بموجب الأمر الملكي رقم (م/١٩) بتاريخ: ١٤٣٠/٣/٢٧.

كحالة حرب، أو وباء عام، أو كارثة طبيعية، نجد أن القوانين العادية قد تعجز عن مجابعتها.

ومع انتشار وباء كورونا رأينا تلاشياً للحقوق والحريات كحرية التجمع، والتنقل، والعمل، وأداء العبادة في الأماكن المخصصة لها، بل أصبحت هذه الحريات في عداد التجريم، وإخضاع من يباشر هذه الحقوق والحريات للعقوبة، تحت مسمى الإجراءات الاحترازية. وحيث أن السلطة الإدارية تهدف إلى الحفاظ على أمن المجتمع واستقراره، ويقع عليها في ذات الوقت عبء الالتزام بالقانون وبمبدأ المشروعية ومن ثم يصبح من غير المنطقي أن نلزمها بتحقيق أمن المجتمع ودرء هذه الأخطار في ظل الظروف الاستثنائية بموجب القوانين العادية، ومن هنا ظهرت في مجال القضاء الإداري فكرة نظرية الظروف الاستثنائية، كنظرية قانونية تطبق عند حدوث الأزمات والظروف الاستثنائية، بحيث تمنح الإدارة سلطات أوسع لمواجهة هذا الخطر، وحتى لا تصبح إجراءاتها خارج إطار المشروعية ومنافية لها، ومن ثم فهي تخضع لمشروعية من نوع آخر يسميها البعض مشروعية استثنائية.^(٢)

وتعرف نظرية الظروف الاستثنائية بأنها الظروف التي تتطلب توسيع حدود المشروعية العادية، بحيث تصبح التصرفات غير المشروعة في الأوقات العادية

الإجراءات الاحترازية في ظل تفشي وباء كورونا، وما مدى توافق هذه الإجراءات الاحترازية مع مبدأ المشروعية الذي يقوم على احترام وسيادة القانون، وما هو مدى موافقتها للنظام القانوني في المملكة، وهو ما سنتناوله في هذا المبحث.

ويتكون هذا المبحث من مطلبين

المطلب الأول: الإجراءات الاحترازية في ظل مبدأ المشروعية.

المطلب الثاني: الإجراءات الاحترازية وأساسها التشريعي في المملكة العربية السعودية.

المطلب الأول: الإجراءات الاحترازية في ظل مبدأ المشروعية

تعتبر المبادئ القانونية ضامنة لاحترام الحقوق والحريات من خلال مبدأ المشروعية الذي يؤكد على سيادة القانون وضرورة احترام الدولة له، حيث يعني مبدأ المشروعية عدم خروج السلطات في الدولة بتصرفاتها وأعمالها عن القانون بمفهومه الواسع، وإلا أصبحت تصرفاتها وأعمالها معرضة للإلغاء والبطالان بل والتعويض عنها عند حدوث ضرر نتيجة ذلك.^(١) ويقوم هذا المبدأ على ضرورة احترام القانون والالتزام به في جميع تصرفات الدولة ومؤسساتها تجاه مواطنيها، فالقانون يكون مهياً للتطبيق في الظروف والأحوال العادية، إلا أنه ومع ظهور أحوال استثنائية

(الجيزة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١٨) ط١، ص٨.

(٢) د/ علي نجيب حمزة: سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية دراسة مقارنة: ص١٢، ط: المركز العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى: ٢٠١٧م.

(١) في تعريف مبدأ المشروعية براجع: د/ الدين الجلالي بوزيد، القضاء الإداري - المنازعات الإدارية وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية - مبدأ المشروعية، (الرياض: دار الكتاب الجامعي، ٢٠٢٠)، ط ٣، ص ١٩، د/ سيف ناصر علي الحيمي: الاستثناءات الواردة على مبدأ المشروعية في القانون الإداري والفقه الإسلامي دراسة مقارنة،

مشروعة في الظروف الاستثنائية. (١)

أساس نظرية الظروف الاستثنائية:

أولاً: توافر حالة الضرورة: يسند البعض نظرية الظروف الاستثنائية في أساسها إلى توافر حالة الضرورة (٢) وفقاً للقاعدة الشرعية "الضرورات تبيح المحظورات" - على نحو ما سبق وأن بينا في بداية البحث-، حيث تبيح حالة الضرورة اتخاذ إجراءات استثنائية لدرء الخطر حينما يعجز القانون عن ذلك.

ثانياً: واجبات السلطة الإدارية: كما يرى بعض أن أساس نظرية الظروف الاستثنائية يعود إلى واجبات السلطة الإدارية فيما يتعلق بالحفاظ على النظام العام وأمن المجتمع وبقاء الدولة، ومن ثم تتحرر السلطة الإدارية من المشروعية العادية إلى المشروعية الاستثنائية. (٣)

ثالثاً: القواعد القانونية مخصصة للظروف العادية: يذهب البعض في أساس نظرية الظروف الاستثنائية إلى أن السلطة التشريعية لا يمكنها توقع جميع الظروف الاستثنائية ولا يستساغ مجابهة الظروف الاستثنائية بقواعد الظروف العادية، وأن ذلك يتنافى مع مقصد المشرع حين وضع القوانين (٤)، ومن ثم

تعد نظرية الظروف الاستثنائية امتداداً لمبدأ المشروعية وليست استثناء منها. (٥)

شروط إعمال نظرية الظروف الاستثنائية:

يشترط لإعمال نظرية الظروف الاستثنائية عدة شروط، فلا يعني أن تكون مجابته من قبل السلطة الإدارية دون قيد أو شرط، إذ إن ذلك مرهون بتوافر عدة شروط تتمثل في:

الشرط الأول: توافر ظرف استثنائي حقيقة، وواقعاً يترتب عليه خطر جسيم يهدد النظام العام، أو السلم الاجتماعي: كحالة حرب، أو اضطرابات داخلية، أو كوارث طبيعية، أو وباء عام، وأن يكون هذا الظرف حالاً، أو وشيك الوقوع. (٦)

وبالنظر إلى الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة العربية السعودية مع تفشي وباء كورونا الذي اجتاح العالم (٧) وانتشاره انتشار النار في الهشيم، فضلاً عن أنه لا يعرف له علاج، فقد قامت المملكة ببداية اتخاذ الإجراءات الاحترازية في تاريخ ١٣/٧/١٤٤١ هـ الموافق ٢٠٢٠/٣/٨ م بموجب قرار وزارة التعليم تعليق الدراسة (٨)، وقد تبع ذلك العديد من

(٥) د سيف ناصر علي الحيمي، الاستثناءات الواردة على مبدأ المشروعية في القانون الإداري والفقهاء الإسلامي دراسة مقارنة، ص ١٨٥.

(٦) د/ الدين الجلاي بوزيد: القضاء الإداري، ص ٥٠.

(٧) حيث اعتبرت منظمة الصحة العالمية في تقريرها الصادر بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠٢٠ م أن تفشي وباء كورونا يعتبر طارناً صحياً يمثل قلقاً دولياً، منشور على موقع منظمة الصحة العالمية، من خلال الرابط الآتي: <https://www.who.int/ar/news-room/detail/04-09-1441-who-timeline---covid-19>

استخراج في: ٢٠٢٠/٦/١١ م.

(٨) حيث صدر قرار وزير التعليم رقم: (٧٩٣٠٥) بتاريخ: ١٤٤١/٧/٨ هـ بتعليق الدراسة مؤقتاً.

(١) د/ سليمان محمد الطماوي، النظرية العامة للقرارات الإدارية، تنقيح محمود عاطف البنا: ص ١٢١، ط: دار الفكر العربي، القاهرة، ٢٠١٢ م.

(٢) د/ يحيى الجمل: نظرية الضرورة في القانون الدستوري: ص ١٠، ط: دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٧٤ م، د/ إبراهيم درويش: نظرية الظروف الاستثنائية، مجلة إدارة قضايا الحكومة، مصر، ع ٤٤، س ١٠، (١٩٦٦): ص ١٣٢.

(٣) د/ علي نجيب حمزة: سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية، ص ٢٢.

(٤) د/ محمد عبد العال السناري: مجلس الدولة والرقابة القضائية على أعمال الإدارة في مصر، ص ١٠٦ وما بعدها، ط: مطبعة الإسراء، أسيوط، ٢٠٠٢ م.

الشرط الثالث: ملائمة الإجراءات المتخذة وتناسبها مع الطرف الاستثنائي: حيث يجب أن تكون الإجراءات المتخذة متناسبة مع الطرف الاستثنائي، وبما يكفي لدفع الخطر المحدق وألا تتجاوز، عملاً بقاعدة أن الضرورة تقدر بقدرها^(٥)، ومن ثم يجب تقييد هذه الإجراءات زمانياً ومكانياً بالظروف الاستثنائية، بحيث تنتهي بزوالها، وتقتصر على المكان الذي يظهر التهديد فيه.

وهو ما التزمت به المملكة العربية السعودية في تطبيقها للإجراءات الاحترازية بشأن تفشي وباء كورونا، حيث كانت هذه الإجراءات الاحترازية تصدر مؤقتة بمدة محددة ويتم تجديدها، وكانت تضيق وتوسع من أوقات الحظر من منطقة لأخرى، ومن وقت آخر بحسب طبيعة انتشار وباء كورونا في كل منطقة أو مكان، وفق ما تدل عليه الإحصائيات.

الشرط الرابع: تحقيق المصلحة العامة: وإن كان تحقيق المصلحة العامة هو الأصل في إجراءات الجهة الإدارية، سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية، إلا أنه يجب أن يكون تحريه في الإجراءات الاستثنائية أكثر منه في الظروف العادية، نظرًا لما تعتبر معه الإجراءات الاستثنائية استثناءً من الأصل، وبأن يقتصر على حفظ الأمن والصحة العامة، وألا يتعدى

الإجراءات الاحترازية^(١) من تعليق الحضور إلى مقرات جهات العمل، باستثناء القطاعات الحيوية، وإغلاق المجمعات والأسواق التجارية، وحظر التجوال، ومنع الانتقال بين المناطق المختلفة، ووقف رحلات الطيران الخارجية والداخلية، ووقف الأنشطة التي تقوم على اختلاط الناس، وإغلاق دور العبادة بهدف منع التجمعات؛ لوقف تفشي هذا الوباء الذي بات جائحة حسب إعلان منظمة الصحة العالمية^(٢) وهو ما نراه متناسباً مع هذا الشرط من شروط إعمال نظرية الظروف الاستثنائية، من حيث توافر طرف استثنائي حقيقة وواقعاً يهدد سلامة وأمن المجتمع.

الشرط الثاني: عجز القوانين العادية عن مواجهة الأخطار الناتجة عن الظروف الاستثنائية: وهذا يقتضي أن يكون اللجوء للإجراءات الاستثنائية هو الوسيلة الوحيدة لدفع هذا الخطر.^(٣)

وبتطبيق هذا الشرط على تفشي جائحة كورونا نجد أن القوانين العادية التي تبيح حرية التنقل والتجمع والعمل، وتعمل على حماية هذه الحقوق، بل وتجرم النيل منها في الظروف العادية، تؤدي حتماً في ظل تفشي وباء كورونا إلى زيادة انتشار هذا المرض حسب ما أعلنت منظمة الصحة العالمية، وتوصياتها بتطبيق التباعد الاجتماعي.^(٤)

(٣) د/ سيف ناصر علي الحيمي، سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية دراسة مقارنة، ص ٤٢.

(٤) يمكن الاطلاع من خلال الرابط الآتي: <https://news.un.org/ar/story/2020/04/1053502> استخراج في: ٢٠٢٠/٦/١١ م.

(٥) د/ الدين الجلالي بوزيد: القضاء الإداري، ص ٥٠.

(١) حيث بدأت هذه الإجراءات الاحترازية في المملكة اعتباراً من: ١٤٤٤/٧/٢١ هـ الموافق: ٢٠٢٠/٣/١٦ م، ويمكن الاطلاع عليها من خلال الرابط الآتي:

<https://www.spa.gov.sa/2047983?lang=ar&newsid=2047983> استخراج في تاريخ: ٢٠٢٠/٦/١١ م.

(٢) حسب إعلان منظمة الصحة العالمية الصادر في: ١١ مارس ٢٠٢٠ م باعتبار انتشار فيروس كورونا يمثل جائحة عالمية، منشور على موقع منظمة الصحة العالمية، من خلال الرابط السابق.

ذلك من أهداف حتى ولو كانت داخلية في إطار المصلحة العامة، طالما يمكن تحقيقها بالوسائل العادية.^(١)

وبمطالعة الإجراءات الاحترازية المتخذة من قبل المملكة ومؤسساتها نجد أنها تعزو سبب إصدار قراراتها إلى المصلحة العامة، وحماية الأفراد والمجتمع من تفشي وباء كورونا، وعلى سبيل المثال فقد جاء في ديباجة قرار وزارة التعليم بشأن تعليق الدراسة أن سبب إصداره "وحرصاً من سيدي خادم الحرمين الشريفين -أيده الله- على أبنائه وبناته الطلبة وتوجيهاته الكريمة بتوفير سبل الحماية والرعاية لهم، والأخذ بالاحتياجات اللازمة....".^(٢)

ويتضح لنا أن الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها المملكة كانت بقصد تحقيق التباعد الاجتماعي للحماية من تفشي وباء كورونا، وقد توافرت فيها جميع الشروط المتطلبة لإعمال نظرية الظروف الاستثنائية.

مدى خضوع الإجراءات المتخذة في ظل الظروف الاستثنائية للرقابة القضائية:

يثور التساؤل عن مدى خضوع الإجراءات التي تتخذها جهة الإدارة أثناء الظروف الاستثنائية لرقابة القضاء؟ فخضوع القرارات التي تتخذها جهة الإدارة في الظروف العادية للرقابة القضائية من خلال ديوان المظالم يكون في الغالب من حيث توافرها مع القوانين واللوائح، فما

بالنا والقرارات أو الإجراءات المتخذة في ظل الظروف الاستثنائية تتميز بمخالفتها للقوانين المطبقة في الظروف العادية، فكيف يمكن للقضاء أن يراقب هذه الإجراءات المتخذة في الظروف الاستثنائية.

إن وجود الظرف الاستثنائي أيًا كان شكله لا يجعل جهة الإدارة بمنأى عن رقابة القضاء بصفة مطلقة^(٣)، ويظهر دور الرقابة القضائية في الظروف الاستثنائية في مدى توافر شروط تطبيق نظرية الظروف الاستثنائية على الإجراءات المتخذة من حيث توافر حالة الظروف الاستثنائية، وعجز القوانين العادية عن مواجهة الظروف الاستثنائية، ومدى موافقة الإجراءات الاستثنائية المتخذة للظرف القائم، ومدى توافر تحقيق المصلحة العامة في هذه الإجراءات الاستثنائية أو الاحترازية المتخذة، وقد يتغاضى القضاء عن مراقبة الاختصاص أو النواحي الشكلية أو المحل بشأن الإجراءات المتخذة في الظروف الاستثنائية، بينما يظل محكماً رقابته على ركني السبب والغاية.^(٤)

ونرى الأساس في إمكانية اللجوء للقضاء بشأن الإجراءات الاستثنائية يعود لأمرين:

الأمر الأول: وفقاً للأصل العام من أحقية الأفراد في اللجوء للتقاضي ومقاضاة قرارات وأعمال جهة الإدارة، وهو ما يقرره النظام الأساسي للحكم حيث نص على "حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين

(٢) د/ بلعلاء محمد: الرقابة القضائية على أعمال الإدارة في الظروف الاستثنائية في التشريع الجزائري، ص ٨٣، بحث منشور في مجلة الفقه والقانون، الجزائر، ع ٦١٤، (نوفمبر ٢٠١٧م).
(٤) د/ الدين الجلالي بوزيد: سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية، ص ٢١٨.

(١) د/ سيف ناصر علي الحيمي: الاستثناءات الواردة على مبدأ المشروعية في القانون الإداري والفقه الإسلامي دراسة مقارنة، ص ١٨٩.
(٢) قرار وزير التعليم رقم: (٧٩٣٠٥) بتاريخ: ١٤٤١/٧/٨هـ بتعليق الدراسة مؤقتاً.

التشريعي في المملكة

تؤدي الظروف الاستثنائية إلى تجاوز القوانين العادية، إلا أنه يجب أن تقوم على أساس تشريعي أو تنظيمي، تستند إليه جهة الإدارة عند مواجهة الظروف الاستثنائية، حتى لا يصبح استخدامها مطلقاً من القيود، وكذلك لتحقيق التوازن بين الإجراءات الاستثنائية وحقوق وحريات الأفراد.

أولاً: الأساس الدستوري للإجراءات الاحترازية في المملكة:

بالنظر إلى مسلك التشريعات المختلفة في ذلك نجد أن بعض الدول تقر في دساتيرها بأحقية السلطة التنفيذية أو سلطة الحكم في القيام بإجراءات استثنائية عند تعرضها لظروف استثنائية، وتعتبر المملكة من الدول التي أقرت ذلك في النظام الأساسي للحكم.^(٣) وتذهب الدساتير في معالجة الظروف الاستثنائية إلى مذهبين أحدهما اتجاه تشريعي والآخر تفويضي^(٤)؛ حيث تقوم بعض الدول بوضع تشريعات دائمة تصدر من المجالس التشريعية فيها وتطبق أثناء حصول الظروف الاستثنائية أو الطارئة وتسمى هذه القوانين بقوانين الطوارئ، ومثالها قانون حالة الطوارئ المصري.^(٥)

بينما تذهب دساتير أخرى إلى تفويض السلطة التنفيذية أو سلطة الحكم في اتخاذ الإجراءات اللازمة لدفع

في المملكة، ويبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك"^(١)، ومن ثم يدخل في ذلك حق مقاضاة الأعمال الناتجة عن الظروف الاستثنائية وفق القواعد المنظمة لذلك.

الأمر الثاني: أنه لم يرد في الأنظمة ما يستثني الإجراءات المتخذة في الظروف الاستثنائية من الخضوع للرقابة القضائية، على عكس بعض الأعمال الأخرى التي استثناها النظام بشكل صريح من الخضوع لرقابة القضاء كأعمال السيادة. حيث نص نظام ديوان المظالم على "لا يجوز لمحاكم ديوان المظالم النظر في الدعاوى المتعلقة بأعمال السيادة..."^(٢).

ونظرية أعمال السيادة مثلها مثل نظرية الظروف الاستثنائية تعتبر من النظريات المرتبطة بمبدأ المشروعية، إلا أن أعمال السيادة تم النص صراحة على عدم خضوعها لرقابة ديوان المظالم، ولو أراد المنظم تحصين الأعمال المتخذة في الظروف الاستثنائية، كما حصن أعمال السيادة من الخضوع للرقابة القضائية لما أعوزه النص على ذلك، وهو ما يعني بطريقة ضمنية إقراره بخضوع الأعمال التي تتخذها جهة الإدارة في الظروف الاستثنائية للرقابة القضائية.

المطلب الثاني: الإجراءات الاحترازية وأساسها

(١) المادة (٤٧) من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/٩٠ بتاريخ ١٤١٢/٨/٢٧هـ.

(٢) المادة (١٤) من نظام ديوان المظالم مرسوم ملكي رقم م/٧٨ بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ قرار مجلس الوزراء رقم ٣٠٣ بتاريخ ١٤٢٨/٩/١٩هـ والمعدل بموجب المرسوم الملكي رقم (م/١٢٦) وتاريخ ١٤٤١/٩/١٤هـ.

(٣) المادتين: ٦١، ٦٢ من النظام الأساسي للحكم.

(٤) د/ الدين الجلالى بوزيد: سلطات الضبط الإداري في الظروف الاستثنائية، ص ١٣٥

(٥) قانون حالة الطوارئ المصري رقم: (١٦٢) لسنة ١٩٥٨م، والمعدل بالقانون رقم (٢٢) لسنة ٢٠٢٠م.

النظام الأساسي للحكم على "تعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفير الرعاية الصحية لكل مواطن"، والإجراءات الاحترازية المتخذة كانت في سبيل حماية الصحة العامة، وقد أوصت بها منظمة الصحة العالمية.

إضافة إلى ما سبق إعلان المملكة العربية السعودية مؤخرًا عن قصر فريضة الحج على حجاج الداخل من المواطنين والمقيمين وبأعداد قليلة وبشروط محددة ممن لم يسبق لهم الحج، كالخلو من بعض الأمراض المزمنة، والالتزام بالحجر المنزلي بعد العودة من الحج، وهو ما نرى أنه يتوافق مع المادة (٢٤) من النظام الأساسي للحكم والتي تنص على "تقوم الدولة بإعمار الحرمين الشريفين وخدمتهما، وتوفير الأمن والرعاية لقاصديهما، بما يمكن من أداء الحج والعمرة والزيارة بيسر وطمأنينة".^(٢)

وهو ما نرى معه أن هذه النصوص تنطبق على حالة الإجراءات الاحترازية المتخذة في المملكة بشأن مواجهة تفشي وباء كورونا باعتباره خطرًا يهدد المواطنين والمقيمين على أرض المملكة ويهدد الصحة العامة، وهو ما يعتبر سندًا دستوريًا لها.

ثانيًا: الأساس النظامي للإجراءات الاحترازية المتخذة في المملكة:

تعتبر الأوامر الملكية التي صدرت بمنع التجوال بشأن تفشي وباء كورونا سندًا نظاميًا للإجراءات الاحترازية المتخذة، ومنها الأمر الملكي الصادر بتاريخ:

الخطر عند حصول حالة الطوارئ، أو الظروف الاستثنائية وقت حصولها، أو تعرض الدولة لها، ومثالها ما نص عليه النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية من تفويض الملك في اتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة الظروف الاستثنائية أو حالات الطوارئ والخطر التي تهدد أمن المملكة.^(١) فقد نصت المادة (٦١) من النظام الأساسي للحكم على "يعلن الملك حالة الطوارئ، والتعبئة العامة، والحرب، ويبين النظام أحكام ذلك"، فقد جعل هذا النص اختصاص إعلان حالة الطوارئ وتحديدتها من قبل الملك فهو الذي يختص بتقدير حالة الطوارئ والإعلان عنها.

ولم يتوقف النظام الأساسي عند ذلك بل جعل من اختصاص الملك في حال وجود خطر يهدد المملكة سواء من حيث الإقليم، أو الأفراد، أو مؤسسات الدولة اتخاذ إجراءات عاجلة وسريعة، تكفل درء هذا الخطر فقد نصت المادة (٦٢) من النظام الأساسي للحكم على: "للملك إذا نشأ خطر يهدد سلامة المملكة، أو وحدة أراضيها، أو أمن شعبها ومصالحه، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها، أن يتخذ من الإجراءات السريعة ما يكفل مواجهة هذا الخطر، وإذا رأى الملك أن يكون لهذه الإجراءات صفة الاستمرار فيتخذ بشأنها ما يلزم نظامًا".

فضلاً عن أن النظام الأساسي للحكم أكد على عناية الدولة بالصحة العامة حيث نصت المادة (٣١) من

(١) المادة ٦٢ من النظام الأساسي للحكم.

(٢) منشور على الرابط التالي: <https://www.spa.gov.sa/2101241> ، استخراج في ٢٩/٦/٢٠٢٠م.

وقد قامت وزارة الداخلية استناداً للأوامر الملكية الصادرة بمنع التجوال، وما ورد بها من تكليفها باتخاذ ما يلزم لتطبيق منع التجوال، بإصدار العديد من القرارات التي تتعلق بتنفيذ منع التجوال، والإجراءات الاحترازية الأخرى بما يتفق مع الإحصائيات المتعلقة بتفشي وباء كورونا، ومنها القواعد المسماة "الأحكام والعقوبات المقررة بحق مخالفي الإجراءات والتدابير الوقائية المتخذة لمواجهة جائحة كورونا"، والتي سوف نتناولها فيما يلي بشيء من الدراسة.

ثالثاً: رؤية تحليلية ونقدية لأحكام وعقوبات مخالفي الإجراءات الاحترازية:

صدر قرار وزارة الداخلية بشأن "الأحكام والعقوبات المقررة بحق مخالفي الإجراءات والتدابير الوقائية المتخذة لمواجهة جائحة كورونا"^(٤) في أربعة عشر بند متضمنة بيان الأفعال التي تمثل مخالفة تستوجب العقوبة وهي كالآتي:

١- مخالفة الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية المتخذة من قبل الجهات المعنية لمواجهة جائحة كورونا.^(٥)

٢- استخدام التصريح أو الإذن الممنوح للتنقل وقت منع التجول في غير ما خصص له.^(٦)

٣- مخالفة تعليمات العزل أو الحجر الصحي.^(٧)

١٤٤١/٧/٢٧ هـ الموافق: ٢٠٢٠/٣/٢٢ م بمنع التجوال لمدة ٢١ يوماً اعتباراً من مساء يوم الاثنين الموافق: ١٤٤١/٧/٢٨ هـ من الساعة السابعة مساءً، وحتى السادسة صباحاً، وقد نص هذا الأمر الملكي على تكليف وزارة الداخلية باتخاذ ما يلزم لتطبيق منع التجوال.

وقد تم تجديد منع التجوال بموجب الأمر الملكي الصادر بتاريخ: ١٤٤١/٨/١٩ هـ الموافق: ٢٠٢٠/٤/١٢ م بتمديد منع التجوال حتى إشعار آخر. (١)

وكذلك الأمر الملكي الصادر بتاريخ: ١٤٤١/٨/١ هـ الموافق: ٢٠٢٠/٣/٢٥ م باتخاذ المزيد من الإجراءات الاحترازية للحد من انتشار فيروس كورونا الجديد، بمنع التنقل بين مناطق المملكة، ومنع الدخول والخروج من بعض المدن، وتقديم موعد حظر التجوال بها. (٢)

وأيضاً الأمر الملكي الصادر بتاريخ: ١٤٤١/٩/٣ هـ الموافق: ٢٠٢٠/٤/٢٦ م برفع منع التجول جزئياً.^(٣) وقد وجه هذا الأمر الملكي بتولي وزارة الداخلية التنسيق مع الجهات المعنية الأخرى بشأن أي تعديلات على الإجراءات المتعلقة بمنع التجول تتطلبها المستجدات الصحية.

(٤) نشرت بجريدة أم القرى بالعدد ٤٨٣٠ ص ٣١ بتاريخ ١٤٤١/٩/١٢ هـ، يمكن الاطلاع عليه من خلال الرابط الآتي:

<https://www.uqn.gov.sa/articles/1588702587493978600>

/، استخراج في ٢٠٢٠/٦/١٢ م.

(٥) البند أولاً من الأحكام والعقوبات.

(٦) البند ثانياً من الأحكام والعقوبات.

(٧) البند ثالثاً من الأحكام والعقوبات.

(١) يمكن الاطلاع على فحوى الأوامر الملكية بمنع التجوال من خلال الرابط الآتي:

<https://www.spa.gov.sa/viewstory.php?lang=ar&newsid=2073704>

، استخراج في ٢٠٢٠/٦/١٢ م.

(٢) منشور على الرابط الآتي: <https://www.spa.gov.sa/2051223>

، استخراج في ٢٠٢٠/٦/١٢ م.

(٣) منشور على الرابط الآتي: <https://www.spa.gov.sa/2078970>

، استخراج في ٢٠٢٠/٦/١٢ م.

٤-تعتمد نقل العدوى. (١)

٥-تسهيل الحصول على تصريح تنقل طبي لمن لا يستحق. (٢)

٦-بث شائعات حول جائحة كورونا عبر منصات التواصل الاجتماعي وتطبيقاته أو تداولها، أو نشر معلومات مغلوطة، من شأنها التسبب في إثارة الهلع، أو التحريض على مخالفة الإجراءات والتدابير ذات الصلة. (٣)

ويلاحظ على هذه الأحكام:

- يحسب لها أنها تنوعت وتدرجت في العقوبات على المخالفات الواردة بها بين الغرامة والسجن للأفراد، والإغلاق للمنشآت، حيث تبدأ الغرامة من ألف ريال وتصل في بعضها حتى مليون ريال حسب جسامة المخالفة، والحبس الذي تتراوح مدته بين مدة أقلها شهر وتصل إلى خمس سنوات حسب جسامة المخالفة، ومضاعفتها للعقوبة في حال التكرار.

- جعلت توقيع عقوبة الغرامة وغلق المنشأة بقرار من وزير الداخلية (٤)، بينما إجراءات المطالبة بتوقيع عقوبة السجن عن طريق الإحالة للنيابة العامة لاتخاذ الإجراءات المتبعة نظاماً (٥)، وهو ما يعد توازناً بين الظروف الاستثنائية وبين حماية حقوق وحريات الأفراد.

- أتاحت للأفراد النظم بشأن توقيع عقوبة الغرامة أو غلق المنشأة (٦) أمام لجان يكونها وزير العدل من

ثلاثة من المتخصصين شرعياً أو نظامياً (٧)، إلا أنه يؤخذ عليها أنها جعلت قرارات هذه اللجان نهائية مكتسبة للقطعية غير قابلة للطعن، وإن كنا نرى أنه كان من الأفضل أن يعمل نوع من التوازن بجعل قرارات هذه اللجان واجبة النفاذ دون تحصينها تحقيقاً للردع في هذه الظروف الاستثنائية القائمة، وفي ذات الوقت تمكين الأفراد من اللجوء للقضاء المختص بشأن الاعتراض على هذه القرارات مع استمرار تنفيذ هذه القرارات ما لم يقرر القضاء المختص وقف تنفيذها أو إلغائها، وذلك حفظاً للحق في التقاضي، فهذه اللجان وإن كانت مشكلة من متخصصين شرعيين أو نظاميين ومشكلة بقرار من وزير العدل، إلا أنها في نهاية المطاف لا تعتبر جهة قضائية.

- يحمى لها أنها أوقفت تنفيذ عقوبة السجن إلى حين انتهاء وزوال هذه الظروف الاستثنائية (٨)، وهي بذلك تجمع بين الحزم في مواجهة مخالفي الإجراءات الاحترازية بتوقيع عقوبة السجن على المخالف، وبين الحكمة في تأجيل التنفيذ لحين زوال الجائحة، حرصاً على صحة المخالفين، إذ إن سبب توقيع عقوبة السجن على المخالف بسبب مخالفته للإجراءات الاحترازية، وعدم اكتراثه بالحفاظ على صحته وصحة الآخرين، فكيف للأحكام أن تقع في ذات المخالفة التي تعاقب المخالف من أجلها وتعرض صحته للخطر بسجنه أثناء الجائحة وجعله يخالط آخرين مع صعوبة

(٥) البند عاشراً من الأحكام والعقوبات.
(٦) البند الثاني عشر من الأحكام والعقوبات.
(٧) البند الحادي عشر من الأحكام والعقوبات.
(٨) البند الثالث عشر من الأحكام والعقوبات.

(١) البند رابعاً من الأحكام والعقوبات.
(٢) البند خامساً من الأحكام والعقوبات.
(٣) البند سادساً من الأحكام والعقوبات.
(٤) البند تاسعاً من الأحكام والعقوبات.

تحقيق التباعد ومن ثم إمكانية إصابته بالمرض.

الخاتمة

في خاتمة هذا البحث أعرض بعون الله ﷻ لأهم النتائج والتوصيات التي توصلت إليها على النحو الآتي:

أولاً: أهم النتائج:

(١) عظم أثر القواعد الفقهية في مواكبة الفقه الإسلامي لواقع الحياة ومستجداتها ونوازلها.

(٢) الأهمية الكبرى لقاعدتي: "لا ضرر ولا ضرار" و "المشقة تجلب التيسير" وفروعهما، في معرفة الأحكام الفقهية للمسائل المستجدة عامة، كما تبين في تطبيقها على الإجراءات الاحترازية للوقاية من تفشي وباء كورونا.

(٣) الإجراءات الاحترازية للوقاية من وباء كورونا تعني: تلك التدابير والخطوات التي اتخذتها الدول والجهات المعنية لدفع شر مرض كورونا الذي يعم الكثير من الناس.

(٤) اخترت التعبير عن داء كورونا بمصطلح وباء، لكونه ألق بالصحّة والمرض من مصطلح جائحة، وإن كان وباء كورونا أيضاً قد اجتاح العالم.

(٥) بذلت المملكة العربية السعودية جهوداً متميزة ومتفقة مع المقاصد الشرعية في المحافظة على حياة الناس ومصلحتهم ودفع الضر عنهم.

(٦) شملت القواعد الفقهية: "لا ضرر ولا ضرار" وفروعها، و "المشقة تجلب التيسير" وفروعها" بمجملها الإجراءات التي اتخذتها المملكة العربية السعودية للوقاية من تفشي وباء كورونا المستجد.

(٧) تفاعلت المجامع الفقهية والهيئات العلمية وجهات الإفتاء تفاعلاً سريعاً مع الوقوف ضد تفشي الوباء.

(٨) انتظمت قاعدة "لا ضرر ولا ضرار" بفروعها" التأصيل للإجراءات الاحترازية الصارمة التي اتخذت لمنع تفشي وباء كورونا والحد من ضرره وشره، بما في ذلك إيقاع العقوبات على المخالفين درءاً للمفاسد الكبيرة والعامة.

(٩) انتظمت قاعدة "المشقة تجلب التيسير" بفروعها" تأييد الإجراءات الاحترازية المتعلقة بتعليق بعض العبادات والواجبات الشرعية، كالتعليق المؤقت للصلاة في المساجد جمعة وجماعة؛ وذلك بتيسير الشريعة السمة في ذلك ورفع الحرج عن الأمة، كما انطبقت تلك القواعد على ما صاحب الإجراءات الاحترازية الحازمة من تدابير تخفف من آثار تطبيقها بالقدر الذي يراعي الضرورات الإنسانية والمعيشية.

(١٠) أن الإجراءات الاحترازية تعد متفقة مع مبدأ المشروعية القانونية؛ وتجد أساساً قانونياً لها في نظرية الظروف الاستثنائية، وسندا نظامياً يرجع إلى النظام الأساسي للحكم.

ثانياً: التوصيات:

توصلت إلى التوصيات الآتية:

أولاً: إنشاء مركز بحثي فقهي طبي يضم باحثين وخبراء من الفقهاء والأطباء والقانونيين لدراسة النوازل والمستجدات الطبية.

ثانياً: إنشاء كرسي علمي لدراسة الآثار الفقهية والقانونية المترتبة على وباء كورونا المستجد.

ثالثاً: تناول موضوع وباء كورونا المستجد بمزيد من الدراسات الفقهية التي تشمل تفاصيل الأحكام الشرعية لهذا الوباء ولآثاره.

أهم مصادر البحث بالترتيب الهجائي

الاختيار لتعليق المختار: لعبد الله بن محمود الموصلي الحنفي، (المتوفى: ٦٨٣هـ)، ط: مطبعة الحلبي، القاهرة (وصورتها دار الكتب العلمية، بيروت وغيرها)، تاريخ النشر: ١٣٥٦هـ/١٩٣٧م.

الأربعون النووية: لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، (المتوفى: ٦٧٦هـ) غني به: قصي محمد نورس، أنور بن أبي بكر الشخي، الطبعة الأولى، ١٤٣٠هـ/٢٠٠٩م، ط: دار المنهاج للنشر والتوزيع، لبنان.

الأشباه والنظائر على مذهب أبي حنيفة النعمان: لزين الدين بن إبراهيم المصري، المعروف بابن نجيم (المتوفى: ٩٧٠هـ)، تعليق: زكريا عميرات، الطبعة الأولى: ١٤١٩هـ/١٩٩٩م، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.

الأشباه والنظائر: لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ/١٩٩١م، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.

الأشباه والنظائر: لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي، (المتوفى: ٩١١هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

البحر الرائق شرح كنز الدقائق: لزين الدين بن إبراهيم بن نجيم، ط: دار الكتاب الإسلامي، الطبعة الثانية.

بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع: لعلاء الدين أبو بكر الكاساني الحنفي (المتوفى: ٥٨٧هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

تاج العروس من جواهر القاموس: لمحمد بن محمد الملقّب بمرتضى، الزبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، ط: دار الهداية.

التاج والإكليل لمختصر خليل: لمحمد بن يوسف المواق المالكي (المتوفى: ٨٩٧هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ/١٩٩٤م.

تفسير المنار: لمحمد رشيد بن علي رضا (المتوفى: ١٣٥٤هـ)، ط: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.

حاشية ابن عابدين (رد المحتار) على الدر المختار: لمحمد أمين الدمشقي الحنفي (المتوفى: ١٢٥٢هـ)، ط: دار الفكر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤١٢هـ/١٩٩٢م.

حاشية الدسوقي على الشرح الكبير: لمحمد بن أحمد الدسوقي المالكي (المتوفى: ١٢٣٠هـ)، الناشر: دار الفكر العربي، بيروت، بدون تاريخ طبع.

الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي لعلي بن محمد الماوردي، تحقيق: علي معوض، عادل عبد الموجود، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٩ هـ.

درر الحكام في شرح مجلة الأحكام: لعلي حيدر خواجه أمين أفندي (المتوفى: ١٣٥٣هـ)، تعريب:

إسماعيل البخاري، المحقق: محمد زهير بن ناصر الناصر، ط: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ.

صحيح مسلم: وهو: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ: لمسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ)، المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء التراث العربي، بيروت.

الطرق الحكمية: لمحمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ)، ط: مكتبة دار البيان. **فتح القدير:** لكمال الدين محمد بابن الهمام (المتوفى: ٨٦١هـ)، ط: دار الفكر العربي، بيروت، بدون تاريخ طبع.

القاموس المحيط: لمجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (المتوفى: ٨١٧هـ)، ط: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الثامنة: ١٤٢٦هـ/٢٠٠٥م.

قواطع الأدلة في الأصول: لأبي المظفر، منصور بن محمد المروزي السمعاني الحنفي ثم الشافعي (المتوفى: ٤٨٩هـ)، المحقق: محمد حسن محمد حسن اسماعيل الشافعي، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ/١٩٩٩م.

قواعد الأحكام في مصالح الأنام: لأبي محمد عز الدين بن عبد السلام (المتوفى: ٦٦٠هـ)، تعليق: طه

فهمي الحسيني، ط: دار الجيل، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ/١٩٩١م.

سنن ابن ماجه: لأبي عبد الله محمد بن يزيد القزويني ابن ماجه، (المتوفى: ٢٧٣هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، ط: دار إحياء الكتب العربية، بدون تاريخ طبع.

سنن الدار قطني: لأبي الحسن علي بن عمر الدار قطني (المتوفى: ٣٨٥هـ)، حققه: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م.

شرح الزرقاني على مختصر: لعبد الباقي بن يوسف الزرقاني المصري (المتوفى: ١٠٩٩هـ)، ضبطه: عبد السلام محمد أمين، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ/٢٠٠٢م.

شرح الزركشي على مختصر الخرقى: لمحمد بن عبد الله الزركشي، ط: دار العبيكان، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٣هـ.

شرح القواعد الفقهية: لأحمد بن الشيخ محمد الزرقا (المتوفى: ١٣٥٧هـ)، تعليق: مصطفى أحمد الزرقا، ط: دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية: ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.

الشرح الممتع على زاد المستقنع: العلامة محمد بن صالح العثيمين، ط: دار ابن الجوزي، الطبعة الأولى: ١٤٢٢هـ.

صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه: لمحمد بن

البهوتي (المتوفى: ١٠٥١هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت.

كفاية النبيه في شرح التنبيه: لأحمد بن محمد المعروف بابن الرفعة (المتوفى: ٧١٠هـ، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ٢٠٠٩م.

لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن منظور (المتوفى: ٧١١هـ)، ط: دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة: ١٤١٤هـ.

المبدع في شرح المقنع: لإبراهيم بن محمد بن مفلح (المتوفى: ٨٨٤هـ)، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ/١٩٩٧م.

مجلة الأحكام العدلية: لجنة مكونة من عدة فقهاء في الخلافة العثمانية، المحقق: نجيب هوايني، ط: نور محمد، كراتشي.

مجموع فتاوى ابن تيمية: جمع عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، ط: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة المنورة، ١٤١٦هـ/١٩٩٥م.

المستدرك على الصحيحين: لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله النيسابوري (المتوفى: ٤٠٥هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، ط: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى: ١٤١١هـ/١٩٩٠م.

مسند الإمام أحمد بن حنبل: للإمام أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، وآخرون، إشراف: د/ عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى:

عبد الرؤوف سعد، ط: مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٤١٤هـ/١٩٩١م.

القواعد الفقهية المتعلقة بالأمن الشامل: بحث أعده أ.د. نور الدين مختار الخادمي، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد ٤٢، المجلد ٢١، تصدرها: جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

القواعد الفقهية وتطبيقاتها في المذاهب الأربعة: د. محمد مصطفى الزحيلي، ط: دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى: ١٤٢٧هـ/٢٠٠٦م.

القواعد الفقهية: (المبادئ-المقومات-المصادر-الدليلية-التطور، دراسة: نظرية-تحليلية-تأصيلية-تاريخية) د/ يعقوب بن عبد الوهاب الباحسين، ط: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة الأولى: ١٤١٨هـ.

القواعد لابن رجب: لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي الدمشقي الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ)، ط: دار الكتب العلمية.

القواعد والضوابط الفقهية المتضمنة للتيسير: لعبد الرحمن العبد اللطيف، ط: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ.

كتاب العين: الخليل بن أحمد الفراهيدي (المتوفى: ١٧٠هـ)، المحقق: د مهدي المخزومي، د/ إبراهيم السامرائي، ط: دار ومكتبة الهلال.

كشف القناع عن متن الإقناع: لمنصور بن يونس

المواقع الإلكترونية:

- وكالة الأنباء السعودية (واس) www.spa.gov.sa
- موقع جريدة أم القرى <https://www.uqn.gov.sa>
- الموقع الرسمي لوزارة الصحة بالمملكة العربية السعودية <https://www.moh.gov.sa>
- الموقع الرسمي لمنظمة الصحة العالمية <https://www.who.int/ar>
- موقع مجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة التعاون الإسلامي <http://www.iifa-aifi.org>
- موقع الأزهر الشريف <http://www.azhar.eg>
- مجلس الإمارات للإفتاء الشرعي <http://binbayyah.net>
- المعجم الطبي الموحد - منظمة الصحة العالمية - المكتب الإقليمي لشرق المتوسط <https://umd.emro.who.int>
- الموقع الرسمي لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) <https://www.kuna.net.kw>
- جريدة الأنباء الكويتية، العدد الصادر بتاريخ الجمعة ٢٠٢٠/٣/١٣ <https://www.alanba.com.kw>
- موقع هيئة حقوق الإنسان بالمملكة العربية السعودية: <https://www.hrc.gov.sa/ar-sa/Pages/home.aspx>
- موقع مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: <https://www.ohchr.org/AR/Pages/Home.aspx>

١٤٢١هـ/٢٠٠١م.

معلمة زايد للقواعد الفقهية والأصولية: حقوق الطبع

والنشر والتوزيع محفوظة لمؤسسة زايد بن سلطان

المنثور في القواعد الفقهية: لبدر الدين محمد، ابن

بهادر الزركشي (المتوفى: ٧٩٤هـ)، ط: وزارة الأوقاف

الكويتية، الطبعة الثانية: ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

الموسوعة الفقهية الكويتية: صادرة عن: وزارة

الأوقاف والشئون الإسلامية الكويت، ط: دار

السلاسل، الكويت الطبعة الثانية.

القضاء الإداري-ديوان المظالم في المملكة العربية

السعودية - دراسة مقارنة: د/ خالد خليل الظاهر،

ط: مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض، الطبعة الثانية،

١٤٣٥هـ.

مبدأ المشروعية وضوابط خضوع الإدارة للقانون: د/

طعيمة الجرف، ط: دار النهضة العربية، القاهرة،

١٩٧٦م.

Application of Fiqhi Maxims and Legal Rules on the precautionary measures to prevent the outbreak of New Corona virus (COVID-19)

Prepared by:

Prof. Dr. Mohamed ben Mar'ee Alharthi

Sharia department, Faculty of Sharia and Law, Jazan University

Dr. Hatem Abdelwahab Baoumy

Privet law department, Faculty of Sharia and Law, Jazan University.

Dr. Jihad Mahmoud al-Ashqar

Sharia department, Faculty of Sharia and Law, Jazan University

The researchers sincerely thank the Deanship of Scientific Research at Jazan University for its support for this research (project No. "cov19-13").

Abstract. the magnificence of Islamic jurisprudence (Fiqh) is evident in its accompaniment to events and crisis, no matter how great they are, jurisprudence rules are one of its pillars that constitute one of its fertile materials that can imbibition such kind of events and crisis. This research clearly explains, through the applying of two main rules named “Neither Harm nor Harmful and Hardship brings convenience” with their branches, for supporting the precautionary measures taken by the countries, especially the Kingdom of Saudi Arabia, to prevent the outbreak of new Corona virus (COVID-19) that declared by WHO as a global pandemic.

“Neither Harm nor Harmful” rule and its related branches imbibition the strict precautionary measures taken to prevent and limit the outbreak of COVID-19 epidemic, including the imposition of penalties for violators to award off major and general bad works, while the rule of Hardship brings convenience with its related branches support supporting the precautionary measures concerning the suspension of certain acts of worships and religious duties such as the temporary suspension of the daily fives prayers and Friday prayers in groups. This is by facilitating the tolerant sharia and rising the embarrassment of the nations, these rules also applied to the measures that are accompanied by firm precautionary measures that mitigate the effects of their application to the extent that considers the humanitarian and living necessities. To keep the ruling on its origin before the pandemic coinciding with the decreasing risk and a gradual return to normal life according to what is decided by the most brutal experience of the prudential authorities.

The precautionary measures came compatible with the Basic Law of Governance and the theory of exceptional circumstances for jurists as one of the theories branching from the principle of legality.

The study has recommended more jurisprudential care of this crisis and similar kind of epidemics, we ask Allah for well-being and safety, as establishing a research center for medical jurisprudence that includes researchers and experts from jurists, doctors and lawyers to study the events and medical crisis and the establishment of a scientific chair to study the jurisprudence and sharia implications of the new epidemic of COVID-19 with further studies. Jurisprudence, which includes the details of the sharia rulings for such kind of crisis and its effects, and the holding of a general scientific conference dealing with the epidemic crisis and its effects from all aspects of jurisprudence, medical, legal and economic, with a study of fatwas and jurisprudence decisions issued in the light of what is emerging in this crisis.